الجمهورية اللبنانية
رئاسة مجلس الوزراء
ديوان المحاسبة

تقرير خاص رقم ١/٢٠٢٤
صادر عن ديوان المحاسبة عملاً بأحكام المادة ٥٢
من قانون تنظيم ديوان المحاسبة الصادر
بالمرسوم الاشتراعي رقم ٨٣/٨٢ وتعديلاته
-:-

الموضوع: الإخباران المقدّمان من النائب ياسين ياسين و النائب ابراهيم الموسوي بموضوع تلزيم وزارة الاتصالات وشركة MIC2 للنظام الخاص بالرسائل النصية Application to Person (A2P) لشركة لا تتوافر فيها الشروط المطلوبة في دفتر الشروط الخاص بالصفقة.

المرجع: المواد ١ و ٤٥ و ٥٢ من المرسوم الاشتراعي رقم ٨٣/٨٢ وتعديلاته.

رقم الأساس: ١/٢٠٢٤

تاريخ: ٢٠٢٤/١/١٦

× × ×

الهيئة :
الرئيس : عبد الرضى ناصر
والمستشاران : محمد الحاج وجوزيف الكسرواني

× × ×

لدى التدقيق تبين:

انه ورد ديوان المحاسبة بتاريخ ٢٠٢٣/٨/١٠ اخبار خطي من قبل النائب ياسين احمد ياسين تلاه إخبار شفهي ومراجعات من قِبَل رئيس لجنة الإتّصالات النيابيّة النائب إبراهيم الموسوي حول موضوع مخالفات وهدر بالمال العام وتفويت ايرادات على الخزينة نتيجة تلزيم "وزارة الاتصالات وشركة MIC2" النظام الخاص بالرسائل النصية الذي يمكّن المتعاقد معه من الولوج الى الشبكة الخليوية لايصال رسائل نصية قصيرة دولية SMS من تطبيقات معينة الى الاشخاص المشتركين في الخطوط الخليوية على الشبكة (المستند رقم ١).

وبناء على ذلك، وجّه ديوان المحاسبة الى وزارة الاتصالات المذكرة رقم ٤٥/م تاريخ ٢٠٢٣/٩/١٢ طلب بموجبها من وزارة الاتصالات تزويد ديوان المحاسبة خلال اسبوع المستندات والعقود

ودفاتر الشروط والمحاضر والدراسات المرتبطة بجدوى هذه المشاريع وما يثبت انها حققت المردود الافضل على المال العام . (المستند رقم ٢)

وبتاريخ ٢٠٢٣/٩/٢٦، ورد الى ديوان المحاسبة جوابات وزارة الاتصالات على مذكرة الديوان مع المستندات العائدة للمزايدتين اللتين جرتا في شركتي الخليوي تاتش وألفا . (المستند رقم ٣)

ولان ديوان المحاسبة محكمة ادارية تتولى القضاء المالي مهمته السهر على الاموال العمومية، والاموال المودعة في الخزينة ، وهو يقوم بتقدير المعاملات المالية من حين عقدها الى حين تنفيذها الى قيدها في الحسابات بهدف التحقق من اداء الادارة ومدى كفاءة وفعالية الاستخدام الامثل للموارد المتاحة، وان انجاز الاعمال قد حقق اهدافه المرجوة بالتكلفة او الانتاجية المناسبة والجودة المطلوبة وفي الوقت والزمن الملاءم، **اضافة** الى فحص الانحرافات التي تحدث اثناء تنفيذ المهام والانشطة المطلوبة، **فانكب** الديوان على دراسة جميع المراسلات والمستندات التي حملت في طياتها الكثير من التناقضات ونظّم تبعاً لذلك التقرير الحاضر الذي يعكس اداء الادارة.

وعليه يتناول التقرير العناوين والنقاط التالية:

١- تعريف خدمة A2P (application to person) او ما يعرف بالعربية **المراسلة من تطبيق إلى شخص.**

٢- الاخبار المقدم من قبل سعادة النائب ياسين احمد ياسين . (مستند رقم ١)

٣- مذكرة ديوان المحاسبة الموجهة الى وزارة الإتصالات للإستيضاح حول حقيقة ما أدلى به النائب ياسين احمد ياسين في اخباره المقدم الى ديوان المحاسبة. (مستند رقم ٢)

٤- جواب وزير الإتصالات على مذكرة الديوان رقم ٤٥ /م تاريخ ٢٠٢٣/٩/١٢. (مستند رقم٣)

٥- تقرير رئيس هيئة الشراء العام حول موضوع الـA2P. (مستند رقم ٤)

٦- رد وزير الاتصالات على تقرير رئيس هيئة الشراء العام رقم ٤ تاريخ ٢٠٢٣/٩/٢٥. (مستند رقم ٥).

٧- الوقائع الاساسية المرتبطة باستدراج عروض كل من شركتي تاتش وألفا لتلزيم A2P (Application to Person). (المستند رقم ٥، ٦ و ٧)

٨- في الاعتراضات على نتيجة استدراج عروض شركة "تاتش" (المستند رقم ١١ و ١٢)

٩- في خلاصة التحقيق في الاعتراضات على نجاح شركة Inmobiles (المستند رقم ١٣)

١٠- تاريخ توقيع العقد مع Inmobiles و ابرز ما ورد فيه. (المستند رقم ٥ و١٤)

١١- تعديل العقد مرتين خلال خمسة ايام (المستند رقم ١٥ و ١٦)

١٢- ملاحظات ديوان المحاسبة في اطار تقييم اداء الادارة خلال عمليات التلزيم.

١٣- في نتائج تقييم الأداء. (التجاوزات والانحرافات)

أولاً: في تعريف Application to Person او ما يعرف اصطلاحاً ب A2P (المراسلة من تطبيق الى شخص).

تعد المراسلة من تطبيق الى شخص نوعاً من تقنيات اتصال هذه الرسائل القصيرة SMS حيث يرسل تطبيق برمجي تم تشغيليه بواسطة مؤسسة رسالة نصية الى جهاز المستهلك، لهذا السبب تعرف ايضاً بإسم SMS او SMS للاعمال.

ان Application to Person او ما يسمى إختصارًا ب **A2P** (تطبيق الى شخص) هو خدمة بدأ يشهدها قطاع الإتصالات منذ زاد الإعتماد على التطبيقات الهاتفية، حيث يرسل تطبيق برمجي تم تشغيله بواسطة مؤسسة رسالة نصية الى جهاز المستهلك،

فلكي تتأكد هذه التطبيقات من ان مستخدمها هو صاحب الحساب وليس منتحل صفه، كان لا بد من وسيلة آمنة للتواصل معه، ان كان يريد تسجيل حساب للمرة الاولى، او تغيير الرقم السري – او غيرها من الانشطة المرتبطة مباشرة باستخدامه للتطبيق ، ولهذا عملت A2P على تنظيم عملية ارسال التطبيقات رموز تحقق (VERIFICATION CODE) عبر الرسائل الهاتفية او عبر الاتصال السريع (Flashcall) او عبر اكثر من وسيلة معاً.

ونظراً لان سوق التطبيقات ضخم الى درجة يصعب على كل مشغل التعاقد مع كل مطوري التطبيقات، نشأت **شركات وسيطة** تتولى مهمة التعاقد مع مطوري التطبيقات والتعاقد مع المشغلين في الوقت نفسه . فتكون هي المسؤولة امام المشغلين عن حجم الرسائل التي تصل الى مشتركيهم.

وعادة لكي تضمن هذه الشركات ان تمر كل الرسائل عبرها ، تنشىء firewall يكون بمثابة المعبر الذي يمنع مرور الرسائل الى المشتركين الا اذا كان مخولاً منها.

وتعد رسائل A2P خياراً اكثر فاعلية مع معدل استعمال اعلى، اذ اشارت الابحاث والاستطلاعات ان معدل فتح رسائل البريد الالكتروني ٢٠% فقط ، لذلك من المرجح ان تحقق الشركات التي تستخدم الرسائل القصيرة بدلا من البريد الالكتروني عائد استثمار ومشاركة اعل .

ولبنان، دخل الى هذا المجال، اذ تم التعاقد مع الكثير من الشركات للقيام بدور الوسيط، بحيث تتواصل كل شركة مع عدد من التطبيقات لاعلامه بتعاقدها مع المشغلين المحليين. وفي الآونة الأخيرة تم اطلاق مزايدتين (مزايدة لتاتش و مزايدة لألفا) لايجاد شركات تتولى دور الوسيط الذي يسمح للمشغلين بالحصول على بدل مالي عن كل رسالة تصل الى احد مشتركيها، ونتيجة ذلك يحصل المشغلون سلفاً على بدل مالي سنوي يحدد على اساس:

(الحد الادنى لعدد الرسائل المرسلة x السعر المحدد للرسالة الواحدة)

ما يعني تلقائياً انه يفترض ان تكون الشركات المعنية **مليئة** مالياً لتستطيع تقديم هذه الخدمة.

ثانيًا: في الاخبار المقدم من النائب ياسين احمد ياسين:

اشار النائب ياسين ياسين في اخباره المقدم الى ديوان المحاسبة الى ما يلي:

"انه لما كان يوجد تطبيق يتعلق بالرسائل النصية (SMS) يعرف بتطبيق Application to Person (A2P) وتقوم وزارة الاتصالات من خلال شركتي الاتصالات ألفا وتاتش بالاستفادة منه ويشكل مصدر دخل لخزينة الدولة.

وان وزارة الاتصالات لجأت الى تقسيم هذا النظام الى قسمين، فرّقت فيه بين الرسائل النصية العائدة لشركة الفا والرسائل النصية العائدة لشركة تاتش، ولجأت ومن خلال شركة الفا الى تنظيم مزايدة عمومية لهذا النظام فازت بموجبه شركة Vox solutions بمجموع ايرادات (17.900.000) يورو على فترة ثلاث سنوات"، مضيفاً:

"ان وزارة الاتصالات ولغاية تاريخه لم تلجأ الى تنظيم مزايدة على ذات النظام فيما يتعلق بشركة " تاتش" او أنها لجأت الى توقيع عقد بالتراضي مع جهة غير معروفة لديه دون اخضاع هذا العقد الى الاصول القانونية المعمول بها من خلال عرضه على هيئة الشراء العام وعلى ديوان المحاسبة وبشكل

مخالف للقوانين المرعية الاجراء، علماً ان **شبهات فساد** تدور حول هذا الموضوع وقد أثير في الاعلام (جريدة الاخبار تاريخ ٢ ايلول ٢٠٢٢ في مقال تحت عنوان منح الفوز لشركة لا تلبي الشروط المطلوبة: شبهة تزوير في مزايدة لتاتش).

وخلص النائب ياسين في متن إخباره المذكور إلى طلب:

١- النظر بالعقد الموقع فيما بين وزارة الاتصالات وشركة Vox solutions والتي فازت بالمزايدة التي نظمتها شركة الفا والمتعلقة بنظام Application to person (A2P) الخاص بالرسائل النصية ومدى التزام وزارة الاتصالات والادارات المختصة بالمهل والمواعيد القانونية والعقدية وفيما اذا كان هناك هدر مال عام نتيجة ذلك.

٢- النظر فيما اذا تم توقيع عقد بصورة مخالفة للقوانين من قبل شركة تاتش مع اي جهة، وفي حال الايجاب التدقيق فيما اذا كان هناك هدراً للمال العام او ألحق خسائر بالاموال العمومية ومخالفة للقوانين المرعية الاجراء لا سيما وجوب عرضه على ديوان المحاسبة للتدقيق.

٣- الادعاء على كل من يتبين مشاركته بصورة مباشرة او غير مباشرة بجرم هدر المال العام واتخاذ كافة الإجراءات القضائية والقانونية بحقهم".

وبتاريخ ٢٠٢٣/٩/١١ عقدت في ديوان المحاسبة جلسة إستيضاحيّة مع النائب ياسين ياسين حول الموضوع المطروح.

وللوقوف على حقيقة ما يجري وحرصاً منه على المال العام، وجه ديوان المحاسبة الى وزير الاتصالات المذكرة رقم ٤٥/م تاريخ ٢٠٢٣/٩/١٢ طلب منه بموجبها تزويد ديوان المحاسبة خلال اسبوع من تاريخ تبلغه جميع المستندات والعقود ودفاتر الشروط والمحاضر والدراسات المرتبطة بجدوى هذه المشاريع وما يثبت انها حققت المردود الافضل على المال العام. (مستند رقم ٢)

ثالثًا: في مذكرة ديوان المحاسبة رقم ٤٥/م تاريخ ٢٠٢٣/٩/١٢ نتيجة الاخبار المقدم اليه من قبل النائب ياسين ياسين:

بعد ان تقدم النائب ياسين ياسين بإخباره، وجّه ديوان المحاسبة الى وزارة الاتصالات المذكرة رقم ٤٥/م تاريخ ٢٠٢٣/٩/١٢ طلب بموجبها تزويد الديوان خلال اسبوع بجميع المستندات و العقود و دفاتر الشروط و المحاضر و الدراسات المرتبطة بجدوى هذه المشاريع و ما يثبت انها حققت المردود الافضل على المال العام.

رابعًا: جواب وزير الاتصالات على مذكرة الديوان بخصوص اخبار سعادة النائب ياسين احمد ياسين: (مستند رقم ٣)

بعد إبلاغه المذكرة رقم ٤٥/م تاريخ ٢٠٢٣/٩/١٢ اجاب معالي وزير الاتصالات السيد جوني القرم بما يلي:

١- على عكس ما اشار النائب ياسين ياسين في كتابه الموجه الى ديوان المحاسبة رقم ٢١٠١ تاريخ ٢٠٢٣/٨/١٠ فإن وزارة الاتصالات لم تلجأ الى تقسيم هذا النظام الى قسمين وفرّقت فيه بين الرسائل النصية العائدة لشركة الفا وتلك العائدة لشركة تاتش بل عملت الى اطلاق مزايدتين واحدة عائدة لشركة تاتش اطلقت بشهر كانون الاول ٢٠٢١ وثانية لشركة الفا اطلقت بشهر كانون الثاني ٢٠٢٣.

٢- ان مقولة النائب ياسين بأنه لغاية تاريخه لم يجر تنظيم مزايدة بخصوص نظام A2P في شركة تاتش بل تم توقيع عقد بالتراضي مع جهة غير معروفة دون اخضاع هذا العقد الى الاصول القانونية المعمول بها هي غير مطابقة للواقع كونه قد تم اطلاق مزايدة بشهر كانون الاول ٢٠٢١ وعلى نتائجها تم التعاقد مع الفائز.

٣- اما لجهة شبهات فساد تدور حول هذا الموضوع فإن المزايدة التي اطلقت في شركة تاتش خلال شهر كانون الاول ٢٠٢١ فقد تم دعوة ٢٥ شركة للاشتراك بها، فتقدم ١٠ منهم بعروض، وتم اختيار العرض الذي يؤمن المداخيل الاعلى، وكل ذلك حسب القوانين المرعية الاجراء في حينه، وبالتالي الادعاء بشبهات الفساد هو كلام إنشائي غير مثبت.

٤- اما لجهة طلب ديوان المحاسبة ما يثبت انها حققت المردود الافضل على المال العام، فبمجرد اعتماد وتوقيع العقد مع الشركة التي قدمت السعر الاعلى وكمية الالتزام الاكبر هو بحد ذاته افضل مردود على المال العام.

خامسًا: في تقرير رئيس هيئة الشراء العام حول موضوع Application to person . (المستند رقم ٤)

في ذات الاطار اصدر رئيس هيئة الشراء العام التقرير رقم ٤ تاريخ ٢٠٢٣/٩/٢٥ اشار فيه الى ان كل من شركتي Alfa (MIC1) و Touch (MIC2)، تخضع لقانون الشراء العام عملاً باحكام الفقرة الثالثة من المادة المادة الثانية من قانون الشراء العام، **والشركتان**، اعتباراً من تاريخ ٢٠٢٢/٧/٢٩موعد بدء نفاذ قانون الشراء العام، كانتا من عداد الجهات التي بادرت الى العمل في ظل احكام هذا القانون، وقد خلص تقرير رئيس هيئة الشراء العام الى ما يلي:

"ان اختيار المتعاقد مع الشركة يخضع الى عملية تنافسية من خلال مزايدة عمومية يسدد المتعاقد معه (نتيجة المزايدة) لقاء استخدام هذا النظام للوصول الى مستخدمي الشبكة الخلوية الاولى

والثانية (Alfa et Touch) مبلغاً مالياً يحتسب على اساس عدد الرسائل النصية للرسالة **مضروباً** بالتعرفة الفردية".

وأضاف رئيس هيئة الشراء العام في تقريره الى ما يلي:

- "ان فترة الـ ١٧ شهراً في شركة Touch ما بين اطلاق المزايدة وتوقيع العقد، هي فترة مبالغ فيها، غير مبررة بطبيعة وتعقيدات موضوع الصفقة بدليل ان شركة Alfa انجزت عقداً مماثلاً بفترة ٧ اشهر.

- ان التعديلات على العقد التي اعلنها وزير الاتصالات لناحية رفع السعر الافرادي ليصبح مماثلاً لما هو معتمد في عقد شركة Alfa، ليست بديلاً من الاجراءات التنافسية المعتبرة من الانتظام العام بموجب احكام المادة الاولى من قانون الشراء العام .

- وان التوازن المالي للعقد الموقع مع Touch يتحقق من خلال رفع السعر الافرادي ورفع الحد الادنى للرسائل النصية معاً، لكن هذا الاجراء ليس بديلاً من اجراء مزايدة علنية ويجب ان يسبق فترة توقيع العقد الجديد الذي ينشأ عن هذه المزايدة".

وانه يمكن فسخ العقد الموقع من قبل شركة MIC2 مع شركة Inmobiles عملاً باحكام المادة (٧) فقرة ٣ منه وفقاً لمسار المزايدة الجديدة التي يتم اطلاقها مع اشعار الشركة بذلك ضمن المهل العقدية بما لا يرتب على شركة Touch اي تعويضات."

وقد رأى رئيس هيئة الشراء العام في تقريره:

- " انه وانطلاقاً من المبادىء المكرسة في المادة الاولى من قانون الشراء العام (العلنية – المنافسة – المساواة، وتكافوء الفرص) اطلاق مزايدة عمومية وفقاً لاحكام قانون الشراء العام بموضوع النظام الخاص بالرسائل النصية من قبل شركة Touch وتعديل العقد الموقع مع شركة Inmobiles من قبل شركة Touch بمفعول رجعي اعتباراً من تاريخ نفاذه لاعتماد ذات السعر الافرادي وذات الحد الادنى السنوي لعدد الرسائل النصية المعتمد في العقد الموقع من قبل شركة Alfa بهذا الخصوص.

- فسخ العقد مع شركة Inmobiles الموقع من قبل شركة Touch عند انتهاء المزايدة العمومية المفترض المباشرة بإجراءاتها فوراً وبدون تأخير، من قبل شركة Touch وفي الوقت الذي يتناسب مع مندرجات المادة ٧ فقرة ٣ من العقد بحيث لا يترتب على شركة Touch اي تعويضات مالية لصالح شركة Inmobiles.

- النظر مستقبلاً بامكانية اجراء مزايدة واحدة لنظام الرسائل النصية للشركتين على غرار مناقصة التأمين".

سادسًا: في رد وزير الاتصالات (مستند رقم ٥) على تقرير رئيس هيئة الشراء العام رقم ٤:

و قد ردّ وزير الاتصالات على تقرير رئيس هيئة الشراء العام :

" ان التقرير رقم ٤ يستند بالاساس على المواد ٧٦، ٧٧ و ٨٨ من قانون الشراء العام.
- حيث ان هذه المواد تحدد مهام هيئة الشراء العام و صلاحية رئيسها و انتظامها.
- و حيث ان المادة ١١٣ من قانون الشراء العام تنص صراحةً: تطبق على عمليات الشراء الجارية و التي تم الاعلان عنها قبل دخول هذا القانون حيّز التنفيذ القوانين النافذة بتاريخ الاعلان عن الشراء
- و حيث ان قانون الشراء العام اصبح نافذًا بدءًا من تاريخ ٢٠٢٢/٧/٢٩
- و حيث انه جاء في تقريركم و بناء لكتاب شركة تاتش رقم ١٠٨٢ بتاريخ ٢٠٢٣/٨/٢٥ ان المزايدة اطلقت في ٢٠٢١/١٢/٢٢، اي ان المزايدة اطلقت قبل اكثر من ٧ اشهر من تاريخ نفاذ قانون الشراء العام
- وحيث ان كامل اجراءات المزايدة قد تمت قبل نفاذ القانون
- وحيث ان اعلان النتائج بتاريخ ٢٠٢٢/٥/١٨ قد تم ايضًا قبل نفاذ قانون الشراء العام و الذي بني التقرير على اساسه
- وحيث ان النتيجة جاءت لصالح العرض الذي يوفر المدخول الاعلى ان كان من ناحية السعر او من ناحية الكمية الدنيا

و بناء لكل ما جاء اعلاه:
- ان المزايدة التي اجريت هي قانونية لا غبار عليها بحسب المادة ١١٣ من قانون الشراء العام
- ان المزايدة قد كرّست مبدأ العلنية، المنافسة، المساواة و تكافؤ الفرص، فضلًا عن ان نتيجتها صحيحة و عادلة و تؤمن مصلحة الدولة اللبنانية على اكمل وجه.
- لم تأخذ بعين الاعتبار الهيئة الشارية حين اطلاق المناقصة المهل الزمنية المحددة في قانون الشراء العام لأنه لم يكن ساري المفعول اصلًا!

اما بالنسبة لمقولة "فترة ال١٧ شهرًا ما بين اطلاق المزايدة و توقيع العقد هي مبالغ فيها و غير مبرّرة ... شركة الفا انجزت عقدًا مماثلًا في فترة ٧ اشهر"

واضاف الوزير في كتابه: ان وزارة الاتصالات و بالتنسيق مع شركة تاتش عملت على اتخاذ اجراءات من شأنها زيادة مداخيل قطاع الاتصالات عبر رفع السعر الافرادي لكل رسالة نصية ليصبح متساوي مع السعر المعتمد في الفا و البلغ ٠,١٠٥ سنت و كذلك تعمل على النظر بالاتفاقية الخاصة بتطبيق واتساب من خلال ادخال نظام الDPI مما يساهم بزيادة ٢٠% من حجم الرسائل الواردة و الخاضعة للتعرفة، اضافة الى استخدام كل الوسائل التقنية المتاحة لمنع تسرب رسائل A2P عبر الوسائل غير الشرعية مثل الطرق الرمادية Gray routes او الاتصال السريع Flash call و هما تقنيتان متوفرتان و معتمدتان من قبل العارض الرابح.

اما و قد صدر التقرير رقم ٤ عن هيئة الشراء العام يطلب فيه الغاء نتيجة المزايدة و اجراء مزايدة فإن الاسئلة التالية تطرح بجدية و نطلب منكم انارتنا بأجوبة عليها كي يتسنى لنا الوضوح في الرؤيا و تفادي المحظور:

١- كيف يمكن مواجهة الرابح بالمزايدة في حال تقدم لدى المراجع المختصة بدعوى العطل و الضرر و دعوى التعويض عن الربح الفائت؟ مع العلم بأن الرابح قد بدأ العمل و تكبد بمصاريف و تكاليف شراء و تركيب الاجهزة الخاصة بالمشروع.

٢- كيف لنا ان نحافظ على مصداقية الوزارة و شركتي الخلوي اذا تم الغاء مزايدة قانونية دون اسباب وجيهة و اعادة اطلاقها مرة اخرى؟

٣- في ظل انكشاف اسعار كل من المشتركين في مزايدتي الفا و تاتش كيف يمكن تفسير هذا الانكشاف في ظل المادة ٦ من قانون الشراء العام لا سيما البند الثالث حيث ينصّ على عدم الجواز لأي شخص افشاء اي معلومات تقنية او مالية؟

٤- في حال اعدنا المزايدة و كان هناك اعتراضات مثل ما يحصل الآن كيف تتصرف الوزارة تجاه ذلك؟ اتعيد المزايدة؟

٥- في حال كانت النتائج المالية اعلى قليلًا من التعرفة الحالية، على سبيل المثال ٠,١٠٦ سنت للرسالة، فهل ستعاد المزايدة لدى شركة الفا؟

٦- سندًا للمادة ١١٣ من قانون الشراء العام، ما رأيكم من قانونية المزايدة و بنتيجتها قانونية العقد الموقع؟ لا سيما ان المادة المذكورة واضحة و صريحة في تحديد القانون الواجب تطبيقه على عملية الشراء العام حيث نصت صراحةً على انه:

تطبق على عمليات الشراء الجارية و التي تم الاعلان عنها قبل دخول هذا القانون حيّز التنفيذ القوانين النافذة بتاريخ الاعلان عن الشراء.

و عليه فإن عملية الشراء موضوع رأيكم الحاضر خاضعة للأحكام السابقة بتاريخ الاعلان عن الشراء، اي لقانون المحاسبة العمومية، علما ان التأخير في ابرام العقد لا يغير مما تقدم و لا يجعل من اي تاريخ لاحق بمثابة الاعلان عن الشراء، كما لا يحول دون اعتبار عملية الشراء التي اجرتها شركة تاتش من عمليات الشراء الجارية بمنطوق المادة ١١٣، لا سيما و ان المزايدة قد استكملت اجراءاتها باعلان العارض الرابح و بتوقيع العقد و تنفيذه.

٧- هل التأخير في توقيع العقد او حتى تفاوت التعرفة مع شركة الفا (التي تم تداركها) لمزايدة لم تجرى في ظل قانون الشراء العام الجديد مبررين قانونيين كافيين لإعادة المزايدة او لفسخ العقد؟"

مع الاشارة في هذا الاطار ان الوزير كان قد طلب من شركة MIC2 التنسيق مع شركة MIC1 لتوحيد الاجراءات و اطلاق مزايدة واحدة، و ذلك بموجب كتابه الى MIC2 رقم 4344/1/M تاريخ ٢٠٢١/١٢/١٣(المستند رقم١٨). الّا انه عدل عن قراره و عاد عنه بموجب كتابه الى MIC2 رقم 4344/1/M تاريخ ٢٠٢١/١٢/٢٠ (المستند رقم ٢٠) طالبًا صرف النظر عن كتابه السابق(اي الذي اصدره قبل اسبوع في ٢٠٢١/١٢/١٣) (المستند رقم ١٩).

سابعًا: في الوقائع الاساسية المتعلقة بمزايدتي Touch (MIC2) و Alfa (MIC1) لتلزيم تقديم خدمة مراسلة من تطبيق الى شخص APPLICATION TO PERSON (A2P).

A-في مزايدة Touch

بتاريخ ٢٠٢١/١٢/٢٢ أطلقت شركة Touch (استدراج عروض) **محصور** عبر توجيه دعوات شخصية الى ٢٥ شركة وكانت اخر مهلة لتقديم العروض ١٥ شباط /٢٠٢٢ والشركات المدعوة هي: (المستند رقم ٥ و ٦)

العارضين المدعوين للمشاركة في استدراج العروض الذي اجرته شركة تاتش		
١	Vox Carrier	شارك
٢	Inmobiles s.a.l	شارك
٣	Monty Mobile	شارك
٤	TaTa	شارك
٥	Infobip	شارك
٦	Orange International	شارك
٧	Shin	لم يشارك
٨	Terranet s.a.l	شارك
٩	J. a – Square	شارك
١٠	GMS – Global	شارك
١١	**Vaya**	شارك
١٢	Wii Telecom	لم يشارك
١٣	Haud	لم يشارك
١٤	Allied Business	لم يشارك
١٥	Sama Telecom	لم يشارك
١٦	Belgacom	لم يشارك
١٧	Etisalat	لم يشارك
١٨	My Country Mobile	لم يشارك
١٩	Compatel	لم يشارك
٢٠	BTC – Barelco	لم يشارك
٢١	Dexatel	لم يشارك
٢٢	EDCH	لم يشارك
٢٣	Vonage	لم يشارك
٢٤	Tecomsa	لم يشارك
٢٥	China Skvlino	لم يشارك

تقدم الى (استدراج العروض) ١٠ عارضين هم: (المستند رقم٦)

١	Vox Carrier
٢	Inmobiles s.a.l
٣	Monty Mobile
٤	TaTa
٥	Infobip
٦	Orange international
٧	Terranet s.a.l
٨	J.a – square
٩	GMS - global
١٠	**Vaya**

بتاريخ ٢٠٢٢/٣/١٤ اي بعد حوالي ٢٧ يومًا من تاريخ انتهاء مهلة تقديم العروض، تم فتح العروض التقنية Technical results بحضور مراقب وزارة الاتصالات وقد تم قبول خمسة عارضين هم:

(المستند رقم ٧)

Technical grade over 30		
1	**Mada**	27.1
2	Orange	26.8
3	Inmobiles	26.6
4	Monty	26.2
5	Vox	22.7

يلاحظ ورود إسم شركة "**MADA**" وبين هلالين إسم شركة "**VAYA**" في عداد الشركات الخمس التي قُبلت عروضها الفنية (المستند رقم ١٣ صفحة ٢) ، في حين إنّ لائحة الشركات المدعوة للإشتراك في المزايدة والواردة، في كتاب MIC2 إلى وزير الإتصالات رقم MoT/22-0148/MIC2/COM **لم تأتِ بتاتاً** على ذكر شركة **MADA** في عداد الشركات المدعوة (المستند رقم ٦).

و بعد حوالي ٥٣ يومًا من صدور نتيجة دراسة العروض التقنية و الادارية، تم فتح العروض المالية Commercial results بتاريخ ٢٠٢٢/٥/٦ وكانت النتيجة على الشكل التالي:

(المستند رقم ٧)

Commercial grade over 70		
1	Inmobiles	70
2	**Mada**	67.7
3	Monty	67.4
4	Vox	65
5	Orange	54.6

نظراً إلى تقارب العلامات النهائية ما بين العارضين الثلاثة الأوائل، وبغية تحسين شروط الإلتزام لصالح الدولة، أوصت MIC2 بإجراء دورة ثانية للمزايدة، محصورة ما بين العارضين الثلاثة الأوائل، بموجب كتابها إلى وزير الإتصالات رقم MoT/22-0488/MIC2/COM تاريخ ٢٠٢٢/٥/١٨، ثمّ كرّرت توصيتها هذه بموجب كتابها إلى وزير الإتصالات رقم MoT/22-0584/MIC2/COM تاريخ ٢٠٢٢/٦/١٥ (المستند رقم ٨). إلا أنّ وزير الإتصالات لم يأخذ بتوصية MIC2 وأصدر توجيهاته إليها **بالإكتفاء بدورة واحدة للمزايدة** والتقيد بنتائجها، بموجب كتابه إلى MIC2 رقم M21/١/٤٣٤٤ تاريخ ٢٠٢٢/٦/٣.(المستند رقم ٩)

وبتاريخ ٢٠٢٢/٥/١٨ صدرت نتائج تقييم العروض التقنية والمالية overall Ranking وقد حصلت شركة Inmobiles على التصنيف الاعلى حيث كانت النتيجة على الشكل التالي:

(المستند رقم ٧)

Commercial grade over 70		
1	Inmobiles	96.6
2	Mada	94.7
3	Monty	93.6
4	Vox	87.7
5	Orange	81.5

و اسفرت المزايدة على النتيجة التالية:

(المستند رقم ٧)

ɔany	Revenue year 1	Revenue year 2	Revenue year 3	Total	Prepayment
les	2.325.000 euro	2.470.000 euro	2.584.000 euro	7.379.000 euro	Yearly
	2.246.400 euro	2.373.120 euro	2.513.059,92 euro	7.132.579,92 euro	Six months
	2.100.000 euro	2.362.500 euro	2.646.000 euro	7.108.500 euro	Yearly
	1.989.000 euro	2.272.050 euro	2.591.820 euro	6.852.870 euro	Six months
	1.750.000 euro	1.925.700 euro	2.082.400 euro	5.758.100 euro	Six months

أقرت وزارة الاتصالات بفوز شركة Inmobiles في التقييم النهائي لخدمة A2P (٣٠ تقني و ٧٠ % مالي)، مع دورة واحدة بناءً على رسالة وزارة الاتصالات رقم 4344/1/M21 تاريخ ٢٠٢٢/٦/٣. (مستند رقم ٩) الا ان شركة MIC2 اقترحت اجراء دورة ثانية بغية تحقيق عائدات أعلى علماً بأن سوق الـ A2P في نمو عالمي، وذلك في الرسالة رقم 22-0584/MIC2/com تاريخ ٢٠٢٢/٦/٢٠. (مستند رقم ١٠).

ردت وزارة الاتصالات بأنه لا مانع من التعاقد مع Inmobiles والرجوع اليها بعد توقيع العقد،

وبالمحصلة امتدت اجراءات تلزيم شركة Touch لخدمة الـA2P مدة ١٧ شهراً، فماذا عن الاجراءات المتعلقة بشركة Alfa.

B-في استدراج العروض الذي أجرته ALFA لتلزيم A2P. (المستند رقم ٥)

تم دعوة ١٢ عارضًا للاشتراك في استدراج عروض Alfa لتزيم صفقة A2P في ٢٠٢٢/١١/١ وحدد الموعد النهائي لتقديم العروض في ٢٠٢٢/١١/٣٠.

العارضين المدعوين للمشاركة في استدراج العروض الذي اجرته شركة ALFA

(المستند ٥)

1	Monty mobile
2	Mada
3	Inmobiles
4	Mobizone
5	Sinch
6	Bics
7	Infobip
8	Orange
9	Vodafone
10	Tata
11	Vox carrier
12	Route Mobile

تقدم ستة عارضين بعروضهم وهم:

(المستند رقم ٥)

1	Mada
2	Inmobiles
3	Monty
4	Mobizone
5	Vox carrier
6	Route Mobile

أعلن عن النتيجة في ٢٠٢٣/٦/٧ وقد رسا الالتزام على شركة **Vox Solutions**.

(المستند رقم ٥)

وتم توقيع العقد بتاريخ ٢٠٢٣/٨/١٨

وتتلخص نتيجة المزايدتين لـ Touch و Alfa بالجدولين التاليين: (المستند رقم٤)

استدراج عروض Touch لتلزيم A2P لمدة ثلاث سنوات			
شركة Touch	السنة الاولى	السنة الثانية	السنة الثالثة
عدد الرسائل النصية الدنيا (الحد الادنى)	٣١ مليون	٣٢,٥ مليون	٣٤ مليون
السعر الافرادي خارج TVA	٠,٠٧٥ يورو	٠,٠٧٦ يورو	٠,٠٧٦ يورو
العائد الادنى السنوي المضمون	٢,٣٢٥ مليون يورو	٢,٤٧٠ مليون يورو	٢,٥٨٤ مليون يورو
مجموع الايرادات خلال ثلاث سنوات	٧,٣٧٩ مليون يورو		

استدراج عروض Alfa لتلزيم A2P لمدة ثلاث سنوات			
شركة Alfa	السنة الاولى	السنة الثانية	السنة الثالثة
عدد الرسائل النصية الدنيا SMS أو Flash call	٤٦,٦٦٦ مليون	٥١,٣٠٤ مليون	٥٦,٨٠٠ مليون
السعر الافرادي خارج TVA	٠,١٠٥يورو	٠,١١٥يورو	٠,١٢٥يورو
العائد الادنى السنوي المضمون	٤,٩ مليون يورو	٥,٩ مليون يورو	٧,١ مليون يورو
مجموع الايرادات خلال ثلاث سنوات	١٧,٩ مليون يورو		

<u>ملاحظة:</u> ويلاحظ ان السعر الافرادي في مزايدة Alfa قد زاد بين السنتين الثانية والثالثة من ٠,١١٥ يورو الى ٠,١٢٥ يورو بمعدل ٨,٧% في حين انه لم يتغير في العقد الموقع مع Touch. (٠,٠٧٦ يورو لكل من السنتين الثانية و الثالثة).

<u>ثامنًا: في الاعتراضات على نتيجة استدراج عروض شركة touch:</u>

بعد صدور نتيجة استدراج عروض شركة Touch، تلقت MIC 2 في ١٣ و ١٩ تموز إعتراضات بواسطة البريد الإلكتروني تفيد بأنّ العارض الرابح <u>لا يستوفي</u> شروط المزايدة . وقد أعقب ذلك كتابًا من وزارة الإتصالات تحت الرقم 2021/1/M تاريخ ١٨ آب ٢٠٢٢ يتناول نفس الإعتراضات المقدمة من قبل Ja Square و Celestatel .(المستندين رقم ١١ و ١٢)

ماذا اوردت شركة J.a. Square في اعتراضها ؟؟ (المستند رقم ١١)

اوردت شركة J.a. Square في اعتراضها على نتيجة فوز شركة Inmobiles ما يلي:

"... أن المزايدة المذكورة قد رست على احدى الشركات على أساس مستندات ومعلومات غير صحيحة تم الاستحصال عليها خصيصاً لاجل التمكن من الاشتراك بهذه المزايدة، فضلاً عن عدم استيفاء تلك الشركة للشروط التي تم اشتراطها من قبل MIC2 وذلك كالآتي:

اولًا: *مخالفة الشركة الفائزة لأحد شروط "RFB Killing Factors" لجهة حيازة حصرية خدمة A2P لدى ثلاثة مراجع التي تخدم عشرين مليون مشترك وأكثر.

بهذا الخصوص لقد أبرزت الشركة المذكورة (أي Inmobiles) مستندات ادعت بموجبها حيازتها حصرية خدمة A2P في "اليمن" علماً بأن هذه الخدمة تقدمها حصراً شركة Protel S.A.L، وبالتالي فإن المستند المبرز بهذا الخصوص من الشركة الفائزة هو موضع شك وتساؤل تاركين لكم اتخاذ الاجراءات اللازمة بهذا الصدد..." و اضافت JA.square في اعتراضها: استنادًا لما تقدم، بات ثابتًا عدم صحته و وجوب عدم الاعتداد بعقد الحصرية الذي ابرزته الشركة و المتعلق بشركة (Sabafone yemen) "

ثانيًا:مخالفة الشركة الفائزة لشرط وجود خمس سنوات خبرة في مجال (Monetization A2P)

و اضافت شركة J.A square في اعتراضها:

"بحسب شروط المزايدة، يقتضي على الشركة العارضة Inmobiles أن تكون لديها خبرة في هذا المجال لا تقل عن خمس سنوات ونظراً لما سبق بيانه في الفقرة السابقة باتت الخبرة التي تحوزها الشركة الفائزة كالآتي:

- Kcell exclusivity ابتدأت في حزيران /٢٠٢١ (الخبرة سنة واحدة).
- Korek telecom Exclusivity ابتدأت في آذار /٢٠٢١ (أقل من سنة ونصف خبرة)."

ماذا طلبت JA. Square في اعتراضها؟؟

لقد طلبت JA. Square:

"اتخاذ القرار بتشكيل لجنة فنية واخرى تجارية بإشراف وزارة الاتصالات وشركة MIC2 لأجل التحقق من الشكوك المثارة من قبلنا بهذا الخصوص والتثبت من صحتها، ليصار الى إجراء دورة ثانية لتلك المزايدة تكون بإشراف لجنة مؤلفة من MIC2 ووزارة الاتصالات لإجراء تقييم صحيح من الناحية التقنية والتجارية حفاظاً على مبدأ المساواة وتساوي الفرص لدى جميع العارضين المؤهلين أو بإجراء ما ترونه مناسباً بحسب رأيكم، ومع احتفاظنا بحق التقدم بالإجراءات القضائية اللازمة إذا لزم الأمر".

بناءً على تلك الاعتراضات طلبت وزارة الاتصالات من MIC2 التحقق بشأن الشكوك المثارة في الاعتراضات الواردة وذلك بموجب رسالتها رقم 3201/1/M تاريخ ٢٠٢٢/٨/١٨.

بناءً عليه، قامت MIC 2 بالتحقيق بهذه الإعتراضات **وطلبت من InMobiles** تزويدها بالمستندات المبيّنة أدناه، على أن تكون مصدّقة من السلطات القنصلية اللبنانية في بلد الإصدار:

- ثلاثة إفادات تتعلق بتنفيذ مشاريع مشابهة مع مشغلين في مجال الـ A2P SMS .
- مستند يثبت العدد التراكمي للمشتركين لدى المشغلين المذكورين أعلاه.

ماذا اجابت Inmobiles على طلبات MIC2؟؟

جواب InMobiles :

لقد زوّدت InMobiles شركة MIC 2 بثلاث إفادات خبرة مع مشغلين تتعلق بالـ A2P International SMS ، علماً بأن هذه الإفادات موقعة من قبل ثلاث مشغلين في ١٧ آذار ٢٠٢١ و ١١ آب ٢٠٢١ و ٢٧ كانون الثاني ٢٠٢٢. وإنّ الشركات المشغلة هي Kcell و Korek و Sabafon .
إنّ الإفادات المقدّمة مصدّقة من المدراء العامين لكلّ من المشغلين ومرفقة بنسخة عن العقود المتعلقة بالـ A2P. إنّما هذه الإفادات ليست مصدّقة من قبل السلطات القنصلية اللبنانية في بلدان الإصدار بسبب الوضع غير المستقر في العراق وعدم وجود سفارة لبنانية في عدن.

لقد أجرت MIC 2 بحثاً على شبكة الإنترنت للتأكد من عدد المشتركين لدى In Mobiles (المستند رقم ١٣)

تاسعًا:في خلاصة التحقيق في الاعتراضات على نجاح شركة Inmobiles: (المستند رقم ١٣ الصفحة ٥ منه)

بالعودة الى كتاب شركة تاتش رقم MOT/22-0824/MIC2/COM تاريخ ٢٠٢٢/١٠/٥ تبين ان لجنة التحقيق المكلفة البت في الاعتراضات قد خلصت الى النتيجة التالية:

- **إنّ العارض الرابح لديه خبرة عامة في مجال الـ A2P SMS إلّا أنّه أظهر خبرة محدودة في مجال الـ A2P International SMS (أوّل إفادة موقعة تعود لآذار ٢٠٢١).**
- **من المحتمل أن تكون الشروط القاتلة الأساسية قد تسبّبت بإستبعاد مقدمي خدمات آخرين في مجال الـ A2P International SMS .**

لذلك، وبغية التأكد من إيجاد ظروف فضلى لإطلاق المزايدة وتحقيق نتائجها، **يوصى بشدة** بتعديل الشروط القاتلة **في أي إستخدام مقبل**، على الشكل التالي:

- **أن تكون شركة موثوقة لديها أكثر من ثلاث سنوات خبرة في مجال الـ A2P International SMS.**
- أن يكون للشركة سجل حافل بالمشاريع المنفذة حول العالم في مجال الـ A2P International SMS ، مباشرةً لصالح مشغلين يفوق العدد التراكمي لمشتركيهم العشرين مليوناً (أو) ان تبرز الشركة ثلاث إفادات، على الأقل، صادرة عن مشغلين دوليّين، تبيّن قيام الشركة بتقديم خدمات A2P International SMS بصفة مقدم خدمات رئيسي في هذا المجال. "

و قد اورد الكتاب المذكور في نهايته ما حرفيته:

" إنطلاقاً من دفتر شروط المزايدة لتقديم خدمات الـ A2P International SMS، بما فيه الشروط القاتلة ونتيجة تقييم العروض وموافقة وزارة الإتصالات على إعتماد العارض الرابح وجواب InMobiles على إستيضاحات MIC 2 ، تطلب MIC 2 من وزارة الإتصالات، بموجبه، الموافقة على السير قدماً في توقيع العقد المتعلق بالـ A2P International SMS مع شركة InMobiles ، بصفتها العارض الرابح."

عاشرًا: تاريخ توقيع العقد مع Inmobiles و ابرز ما ورد فيه:

و بتاريخ ٢٠٢٣/٥/١٢، اي بعد صدور نتيجة alfa و معرفة الاسعار المعروضة للرسائل من شركة Vox التي هي اعلى بكثير من الاسعار المقدمة من InMobiles، اصرّ الوزير على السير بتوقيع العقد مع شركة InMobiles.

و ابرز ما ورد في العقد:

قيمة الرسم عن كل رسالة قصيرة على النحو التالي:

/٠,٠٧٥/يورو، غير شامل ضريبة القيمة المضافة ، في السنة التعاقدية الأولى للاتصالات.

/٠,٠٧٦/يورو، غير شامل ضريبة القيمة المضافة، في السنة التعاقدية الثانية.

/٠,٠٧٦/يورو، غير شامل ضريبة القيمة المضافة، في السنة التعاقدية الثالثة.

قد تخضع هذه الرسوم للتغيير من وقت لآخر اذا طلبت وزارة الاتصالات اللبنانية ذلك."

و قد نص العقد ايضًا على:

٧,٣- يجوز ل"ميك٢" **انهاء** هذه الاتفاقية من خلال تزويد الطرف الاول بإشعار خطي قبل ثلاثين (٣٠) يومًا من تاريخ الانهاء الفعلي.
يقر الطرف الاول و يوافق على انه لا يمكن انهاء الخدمة من جانبه خلال اي سنة تعاقدية تحت طائلة تنفيذ ضمان البنك من قبل "ميك ٢" دون المساس بالتعويضات القانونية الأخرى المتاحة ل"ميك٢".

أمّا الملحق فنصّ ايضًا:
"في حالة الاخلال بالتزامات الطرف الاول فيما يتعلق بالحد الادنى لحجم الرسائل القصيرة و زيادة الايرادات السنوية، و بسبب حظر انهاء الطرف الاول للخدمة من جانبه على النحو المنصوص عليه في البند (٧,٣)، يقر الطرف الاول بحق "ميك٢" في التعويض عن الارباح الفائتة، و التي يجب الا يتجاوز مبلغها ٥ ملايين يورو في تاريخ انهاء العقد.
(المستند رقم ١٤)

حادي عشر: تعديلان طالا العقد خلال خمسة ايام:

وقد تبين من المستندات المرفقة انه وبناءً على كتابي وزير الاتصالات اللذين يحملان نفس الرقم و الموضوع، الاول رقم MOT/23-0764/MIC2/com تاريخ ٢٠٢٣/٧/٢٦ (المستند رقم ١٥) والثاني رقم MOT/23-0764/MIC2/com تاريخ ٢٠٢٣/٧/٣١ (المستند رقم ١٦) و اللذين لا تفصل بينهما الا خمسة ايام، موجهين الى شركة MIC2 بشأن تعديل العقد الموقع مع شركة Inmobiles تمت زيادة سعر الـ SMS من 0.075يورو الى 0.105 يورو، وان الزيادات الناتجة عن هذا التعديل تدفع في اخر السنة وليس في أول السنة أسوة بالحد الادنى لقيمة الرسائل SMS محسوباً على السعر الأساسي قبل تعديله.

و نتيجة هذا التعديل، تم إعتماد سعر جديد موحد للسنوات التعاقدية الثلاث بدلاً من إعتماد أسعار تصاعدية من سنة إلى أخرى على غرار ما تم إعتماده في العقد الموقع بين MIC1 وشركة VOX.

ثاني عشر: ملاحظات ديوان المحاسبة في اطار تقييم اداء الادارة في جميع مراحل تلزيم A2P

قبل ابداء الملاحظات و تقييم اداء الادارة (وزارة الاتصالات و شركة MIC2) في جميع مراحل تلزيم الA2P، و ما اذا كان العمل المنجز بصفة عامة قد حقق اهدافه المرجوة و راعى قواعد الشفافية والكفاءة و الفعالية و تم ضمن المهل المعقولة في اطار المبادئ العامة و الشروط الاساسية ذات الصلة،

لا بد من التذكير ببعض القواعد و المبادئ التي تحكم استدراج العروض الحاضر(تلزيم A2P application to person) والتي ذكرت صراحةً في دفتر الشروط الخاص بالصفقة وفي العقد الحاصل بين شركة MIC2 وشركة Inmobiles.

A-بعض القواعد التي تحكم استدراج العروض الحاضر:

- وفقًا للمبادئ العامة المطبقة في لبنان و فرنسا على استدراجات العروض المحصورة اي التي تتم بواسطة الدعوات و ليس عن طريق الاعلان:

على الادارة ان تقوم بدعوة تجار الصنف او ارباب المهنة الذين ترى فيهم مقدرة على تنفيذ الصفقة للاشتراك في استدراج العروض.

- **ان دفتر الشروط الخاص بالصفقة نص على شروط الزامية اسماها " الشروط القاتلة" الواجب توافرها لدى العارض تحت طائلة اقصائه.(المستند رقم ١٧)**

"Service Provider For International A2P SMS Termination:"

Killing Factors: من الشروط القاتلة نذكر:

الشروط التي يجب أن يوفرها العارض ذات وزن تجاري مهم، وتعتبر الزامية في تقييمنا، وان عدم ارسالها بشكل مفصل من العارض سيؤدي الى الاقصاء المبكر.

"Below is a list of the general requirements that the vendor of the A2P platform shall ensure:

The following factors have a critical business impact and will be considered mandatory in our assessment and will lead to an early disqualification of the bid if not addressed in detail by the bidder.

وأضاف دفتر الشروط الخاص ما مفاده:

" على العارض أن يقدم ما لا يقل عن ثلاث افادات لمشاريع مشابهة، وألا يقل عدد المشتركين الاجمالي عن ٢٠ مليون.

يجب أن يمتلك العارض خبرة لا تقل عن خمس سنوات في مجال منصات الـ A2P".

"The vendor shall provide minimum 3 references with similar deployments, serving operators with cumulative subscriber counts of more than 20 million.

The vendor shall have minimum 5 years of experience in A2P monetization platforms". (الصفحة الثالثة من دفتر الشروط الخاص)

أما العقد فقد اورد عدة مبادىء وقواعد نذكر منها:(المستند رقم ١٤)

"٣-٣ يجب تسوية الفاتورة السنوية دفعة واحدة، خلال ثلاثين يوماً من اصدار الفاتورة المذكورة اعلاه..."

3-3 "The settlement of the annual invoice shall be made in one prepayment within thirty (30) days from issuance of the above mentioned invoice."

ونصت الفقرة 3-7 من العقد (الانهاء الاختياري):

"يجوز لميك ٢ انهاء هذه الاتفاقية من خلال تزويد الطرف الاول بإشعار خطي قبل ثلاثين يوماً من تاريخ الانهاء الفعلي...".

ونص المرفق (١) ملحق الخدمة على ما يلي: (المستند رقم ١٤)

"٤-رسوم الرسائل القصيرة للرسالة الواحدة:

تتقاضى ميك ٢ على جميع الرسائل القصيرة عند وصولها الناجح لمشتركيها.

مبلغ رسوم الرسالة القصيرة على النحو التالي:

- 0.075 يورو – غير شامل ضريبة القيمة المضافة، في السنة التعاقدية الأولى للاتصالات.
- 0.076 يورو – غير شامل ضريبة القيمة المضافة، في السنة التعاقدية الثانية.
- 0.076 يورو – غير شامل ضريبة القيمة المضافة، في السنة التعاقدية الثالثة.

قد تخضع هذه الرسوم للتغيير من وقت لآخر إذا طلبت وزارة الاتصالات اللبنانية ذلك."
(المستند رقم ١٤)

B-بعض الملاحظات بشأن المزايدة التي أجرتها MIC2 والمتعلّقة بالنظام الخاص بالرسائل النصية الذي يمكّن المتعاقد الولوج إلى الشبكة الخليوية لإيصال رسائل نصية قصيرة دولية من تطبيقات معينة إلى الأشخاص المشتركين في الخطوط الدولية على الشبكة (A2P)

أولاً: إنطلاقاً من كتاب شركة MIC2 رقم MoT/22-0824/MIC2/COM تاريخ ٢٠٢٢/١٠/٥ (المستند رقم ١٣)، الموجّه إلى وزير الإتصالات، والذي لخصت فيه الشركة مسار المزايدة التي أجرتها ونتائج هذه المزايدة، **يهمّنا التوقف عند النقاط التالية:**

دعوة عارضين غير مؤهلين:

أ- لقد دعت MIC2 خمسة وعشرين (٢٥) شركة للإشتراك في المزايدة إلّا أنّ عشرة عارضين لا غير إشتركوا فعلاً وقُبلت العروض الفنية العائدة لخمسة منهم فقط ...

ما يستدعي طرح السؤال التالي:

كيف يمكن تفسير رسوب خمسة عارضين من أصل عشرة إشتركوا في المزايدة، أي ما يعادل ٥٠% من العارضين المشتركين، وهي نسبة مرتفعة جداً إذا ما أخذنا بعين الإعتبار كون الإدارة هي التي وجّهت الدعوات إلى الشركات للإشتراك بالمزايدة بموجب إستدراج للعروض؟

والمتعارف عليه، انطلاقا من المبادئ العامة المطبقة في لبنان وفرنسا، هو أنّ الإدارة تقوم عادةً بدعوة تجار الصنف أو أرباب المهنة الذين ترى فيهم مقدرة على تنفيذ الصفقة للإشتراك في استدراجات العروض؟

فلماذا دعت الإدارة شركات غير مؤهلة للإشتراك في المزايدة بدليل رفض ما يقارب نصف العروض الفنية المقدمة ...؟

هل قامت الإدارة فعلاً بواجبها للتأكد من توفر الشروط الأساسية المطلوبة من العارضين قبل دعوتهم للإشتراك في المزايدة، توفيراً للجهد والوقت في تقويم ملفات العارضين - علماً أنّ عامل الوقت أساسيٌ في مثل هذه الصفقات التي تؤمن دخلاً لخزينة الدولة والتي تتأثر بالتطور التكنولوجي السريع - أو أنّ الإقدام على دعوة عارضين غير مؤهلين كان يهدف إلى إيجاد **منافسة صورية** وإيهام الرأي العام بشفافية الإجراءات المتبعة؟

وهل تقصير الإدارة في القيام بواجباتها لجهة التأكد من أهلية وكفاءة الشركات المدعوة للإشتراك في المزايدة يمكن وضعه في خانة الإهمال والإرتجال وغياب التخطيط وحسب، أم في خانة **إهمال المصلحة العامة** في سبيل خلق الأجواء المؤاتية لفوز عارض محدّد؟

ورود إسم عارض غير موجود على لائحة الشركات المقبولة عروضها:

وقد تبيّن للجنة التحقيق في الإعتراضات لدى MIC2 ، بعد دراسة الملف وجوابات InMobiles ، العارض الرابح، ما يلي:

- أبرزت شركة InMobiles ثلاث إفادات حسن تنفيذ لمشاريع مشابهة تم إنجازها خلال سنتي ٢٠٢١ و ٢٠٢٢، إنّما لم يتم تصديق هذه الإفادات من قبل البعثات الديبلوماسية اللبنانية المعنية.
- تقدّمت شركة InMobiles بالمعلومات المطلوبة منها لإثبات العدد التراكمي للمشتركين بواسطة البريد الإلكتروني وليس بموجب مستندات مصدّقة من قبل البعثات الديبلوماسية اللبنانية المعنية كما كان مطلوباً، وقد قامت لجنة التحقيق لدى MIC2 بالبحث عبر الإنترنت عن معلومات تدل على تخطي العدد التراكمي للمشتركين الـ ٢٠ مليوناً أي العدد المطلوب.
- خلصت لجنة التحقيق لدى MIC2 في تقريرها (المستند رقم ١٣) إلى أنّ العارض الرابح لديه خبرة عامة في مجال الـ A2P SMS إنّما خبرة محدودة في مجال الـ A2P SMS الدولي، إذ إنّ أول إفادة موقعة تم إبرازها من قبله تعود إلى آذار ٢٠٢١،

> "The winner has a general experience in the A2P SMS business while shows limited experience in the A2P international SMS business (first signed reference was March 2021)"

- إقترحت لجنة التحقيق لدى MIC2 **تعديل** "الشروط القاتلة" (Killing factors) **مستقبلًا، لتصبح الخبرة المطلوبة ثلاث سنوات بدلاً من خمس سنوات** وليكون الشرط المتعلق بالعدد التراكمي للمشتركين إمّا ٢٠ مليوناً أو ثلاثة مشاريع مشابهة على الأقل.

بناءً على ما تقدّم بشأن الإعتراضات المقدمة والنتائج التي توصلت إليها لجنة التحقيق لدى MIC2، من الواجب طرح التساؤلات التالية:

١. لماذا طلبت لجنة التحقيق من InMobiles تزويدها بالمستندات المثبتة لخبرتها مصدقة من البعثات الديبلوماسية اللبنانية المعنية؟
ألم تكن هذه المستندات مطلوبة أصلاً بموجب دفتر الشروط؟ ولماذا لم تكن موجودة في ملف العارض الرابح من الأساس؟

٢. لماذا قبلت لجنة التحقيق بالمستندات التي قدمتها لها شركة InMobiles دون الحصول على التصديق المطلوب من البعثات الديبلوماسية المعنية؟ ولماذا قبلت لجنة التحقيق بإستلام المعلومات المطلوبة بخصوص عدد المشتركين بواسطة البريد الإلكتروني بدلاً من

إستلام هذه المعلومات بواسطة مستند رسمي مصدق وفقاً للأصول، بحسب طلب لجنة التحقيق؟

٣. لماذا قامت لجنة التحقيق بمحاولة إستكمال المعلومات المقدمة بشأن عدد المشتركين عن طريق إجراء البحث عبر الإنترنت، وكأنها تقوم بدور محامي الدفاع عن الشركة الرابحة لمحاولة التأكيد على إستيفاء الشركة لهذا الشرط، بدلاً من تحميل شركة InMobiles وزر **الدفاع** عن نفسها وإقناع الإدارة بتوفر الشروط المطلوبة لديها، تحت طائلة إستبعادها من المزايدة؟

٤. كيف نجحت شركة InMobiles أساساً في المزايدة وإعتُبرت العارض الرابح وهي لا تستوفي أصلاً أحد الشروط القاتلة، ألا وهو شرط خبرة السنوات الخمس على الأقل، بدليل ما ورد في خلاصة تقرير لجنة التحقيق بأنّ خبرة الشركة تعود لسنة ٢٠٢١ أي أنّ ليس لديها خمس سنوات من الخبرة...؟

٥. ما هي الغاية من تضمين خلاصة تقرير لجنة التحقيق توصية بتعديل الشروط القاتلة وتسهيلها بشكل يصبح معه ملف InMobiles، بحالته الراهنة، مستوفياً للشروط المعدلة...؟

٦. وبذلك تكون لجنة التحقيق قد إعترفت ضمناً بعدم إستيفاء ملف InMobiles الشروط المنصوص عنها في المزايدة الراهنة وهي تبدو كمن يحاول جاهداً تبسيط الشروط المفروضة بشكل يتلاءم وخبرات InMobiles للتأكد من إنجاح هذه الأخيرة بسهولة في حال الإضطرار إلى إعادة المزايدة ...!

٧. لماذا جاءت خلاصة تقرير لجنة تحقيق MIC2 مبهمة وملتبسة إذ، على الرغم من إشارتها بشكل غير مباشر إلى عدم إستيفاء شركة InMobiles لكافة الشروط القاتلة (Killing factors)، - بدليل أنّ إفادات الخبرة المقدمة من قبلها لا تغطي، على الأقل، خمس سنوات كما هو مطلوب - طلبت اللجنة موافقة وزارة الإتصالات على توقيع العقد مع InMobiles، بدلاً من طلب إستبعاد عرض الشركة المذكورة، نظراً لعدم توفر الشروط المطلوبة لديها ....!!

شكوك في نوايا لجنة التحقيق في الإعتراضات:

٨. بناءً على ما تقدم من تساؤلات، يتبيّن أنّ لجنة التحقيق لم تقم بالدور المطلوب منها إذ لم تخرج خلاصة تقريرها بأية نتيجة واضحة لجهة قبول أو رفض الإعتراضات المقدمة وبالتالي لجهة التأكيد على قبول أو رفض العرض المقدم من شركة InMobiles.

٩. وعلاوةً على ذلك، فإنّ التناقض ما بين الفقرة الأولى من الخلاصة – التي يُستنتج منها بشكل غير مباشر أنّ شركة InMobiles لا تستوفي الشروط المفروضة – والفقرة الأخيرة من الخلاصة – الي تطلب فيها لجنة التحقيق موافقة وزارة الإتصالات على توقيع العقد مع شركة InMobiles – **ملفت جداً ومثير للشبهات إلى أقصى الحدود** ... فقد بدت لجنة التحقيق في الإعتراضات كمن يحاول بشتى الوسائل والطرق إرساء الصفقة على شركة InMobiles خلافاً لدفتر شروط المزايدة وبغض النظر عن المصلحة العامة وهي بذلك إمّا متواطئة على المصلحة العامة وإمّا خاضعة لضغوط لم يكن بوسعها مواجهتها...

التمسك بالعقد مع InMobiles وتعديل بنوده المالية:

ثانياً: إنطلاقاً من كتابي وزير الإتصالات رقم MoT/23-0764/MIC2/COM تاريخ ٢٠٢٣/٧/٢٦ ورقم MoT/23-0764/MIC2/COM تاريخ ٢٠٢٣/٧/٣١ الموجّهين إلى شركة MIC2 بشأن تعديل العقد الموقع مع شركة InMobiles لناحية زيادة سعر الـ SMS الواحد من ٠,٠٧٥€ إلى ٠,١٠٥€، نورد الملاحظات التالية:

أ- لماذا تم إصدار كتابين بنفس الرقم والموضوع بفارق زمني يعادل خمسة أيام ما بين الكتاب الأول والكتاب الثاني؟ مع الإشارة إلى الصياغة غير الواضحة، باللغة الإنكليزية، لطريقة إحتساب مستحقات MIC2.
ولماذا تم تعديل الشروط في الكتاب الثاني لمصلحة شركة InMobiles (إلغاء موجب تسديد من In Mobiles لمستحقات MIC2 في غضون خمسة عشر يوماً من إصدار MIC2 لفواتيرها، مثلاً...)؟

ب-لماذا تم تعديل مندرجات العقد المتعلقة بمواعيد تسديد مستحقات MIC2 ؟
فبدلاً من أن تسدد InMobiles فاتورة سنوية واحدة تصدرها MIC2 في أول سنة للحد الأدنى السنوي للحجم الملتزم به من الرسائل القصيرة، أصبحت InMobiles ، بعد تعديل العقد، تسدد دفعة سنوية، في أول السنة، محتسبة إنطلاقاً من السعر الأساسي الوارد في العقد، ثم تسدد الفارق ما بين]السعر الجديد والسعر الأساسي مضروباً بالحد الأدنى السنوي للحجم الملتزم به

من الرسائل القصيرة] في آخر السنة، وهو أمر لا يصب في مصلحة الدولة ويخالف المادة ٣,٣ (السعر والدفع والضرائب) من العقد الموقع مع InMobiles.

ج- لماذا تم إعتماد سعر جديد موحد للسنوات التعاقدية الثلاث بدلاً من إعتماد أسعار تصاعدية من سنة إلى أخرى على غرار ما تم إعتماده في العقد الموقع بين MIC1 وشركة VOX ، وهو أمر أكثر واقعية ويصب في مصلحة الدولة؟

إنّ ما قامت به الادارة يؤدي بالفعل الى خسائر مالية تتوزع بين فوائد المبالغ غير المدفوعة مسبقًا البالغة /٢٨٥,٨٥٠/يورو واخرى نتيجة اعتماد الحد الادنى للرسالة النصية والبالغة /١,٠٠٥,٠٠٠/ يورو وفقًا للجداول المبينة ادناه:

Touch/Mic2 N.B More subscribers 300,000

Touch-MIC2 Modified Bid for 3 years (0.1050 Euro)
Impact on Minimum Advance to be paid at End of Year

	Original Bid			Modified Bid (After increase)			
	YEAR 1	YEAR 2	YEAR 3	YEAR 1	YEAR 2	YEAR 3	
Minimum SMS as per Touch/MIC2 Bid	31,000,000	32,500,000	34,000,000	31,000,000	32,500,000	34,000,000	
PRICE /UNIT	0.0750 €	0.0760 €	0.0760 €	0.1050 €	0.1050 €	0.1050 €	
Percentage Increase after applying New rate (0.1050 Euro) for 3 years				40.0%	38.2%	38.2%	
Total Minimum Earnings Per Year	2,325,000 €	2,470,000 €	2,584,000 €	3,255,000 €	3,412,500 €	3,570,000 €	
Total Minimum Earnings for 3 Years	7,379,000 €	Before Rate Increase		10,237,500 €	After Rate Increase		
Yearly Amount will not be paid in advance as per modification				(930,000 €)	(942,500 €)	(986,000 €)	(Note 1)
Yearly Interest rate cost (10%)				(93,000 €)	(94,250 €)	(98,600 €)	(Note 1)
Total 3 Years Amount will not be paid in advance as per modification				(2,858,500 €)			(Note 2)
Total Yearly Interest rate cost (10%)				(285,850 €)			(Note 2)

Alfa - MIC 1 Signed Bid

	Alfa/Mic1 (Bid)		
	YEAR 1	YEAR 2	YEAR 3
Min.SMS/Flash calls	46,666,000	51,304,000	56,800,000
PRICE /UNIT	0.1050 €	0.1150 €	0.1250 €
Yearly Amount paid in advance	4,900,000 €	5,900,000 €	7,100,000 €
Total Amount will be paid in advance	17,900,000 €		

1st scenario Touch MIC2 Appling 0.1050 Euro for 3 years
Compared to Alfa-MIC1 Bid Prices

	Income as per New Contract Touch-MIC2			Income if Alfa rate applied for Touch-MIC2			
	YEAR 1	YEAR 2	YEAR 3	YEAR 1	YEAR 2	YEAR 3	
Apllied Minimum SMS as per Touch-MIC2 Bid	31,000,000	32,500,000	34,000,000	31,000,000	32,500,000	34,000,000	
PRICE /UNIT	0.1050 €	0.1050 €	0.1050 €	0.1050 €	0.1150 €	0.1250 €	
Total	3,255,000 €	3,412,500 €	3,570,000 €	3,255,000 €	3,737,500 €	4,250,000 €	
Total 3 Years Revenue	10,237,500 €			11,242,500 €			
Minimum Yearly revenues will not be recognized	0 €	(325,000 €)	(680,000 €)				(NOTE 3)
Minimum for 3 years revenues will not be recognized			(1,005,000 €)				(NOTE 4)
Loss % Rate for MIC2 applying 0.0105 Euro for 3 years	0.00%	-8.70%	-16.00%				

(Note 1)			
	YEAR 1	YEAR 2	YEAR 3
المبلغ السنوي الذي لن يتم دفعه مسبقاً بعد تعديل التعرفة	(€930,000.00)	(€942,500.00)	(€986,000.00)
أحتساب الفوائد المالية السنوية على المبالغ غير المدفوعة مسبقاً	(€93,000.00)	(€94,250.00)	(€98,600.00)

(Note 2)	3 YEARS
أجمالي المبلغ لن يتم دفعه مسبقاً خلال ثلاث سنوات بعد تعديل التعرفة	(€2,858,500)
مجموع الفوائد المالية السنوية على المبالغ الغير مدفوعة مسبقاً	(€285,850)

(NOTE 3)			
أعتماد لحد الأدنى لل SMS بموجب مزايدة TOUCH_MIC2			
الحد الأدنى من الدخل السنوي الذي لن يتم تحقيقه بعدم أعتماد معدلات Alfa-MIC1	€0	(€325,000)	(€680,000)

(NOTE 4)	
أعتماد الحد الأدنى لل SMS بموجب مزايدة TOUCH_MIC2	
أجمالي الحد الأدنى للدخل الذي لن يتم تحقيقه خلال ثلاث سنوات بعدم إعتماد معدلات Alfa-MIC1	

د- لمّا كان تعديل الأسعار التعاقدية مع MIC2 وإعتماد أسعار السنة الأولى في العقد الموقع من قبل MIC1 هو إعتراف ضمني بأن أسعار شركة InMobiles الأساسية لم تكن مناسبة ولم تحقق مصلحة الدولة:

١. فلماذا لم يوافق وزير الاتصالات على إجراء دورة ثانية ما بين العارضين الثلاث الأوائل في مزايدة MIC2 لتحسين الأسعار لصالح الدولة؟ هل كان المطلوب إرساء الإلتزام على شركة InMobiles ، مهما كانت الظروف ومهما كان الثمن؟(Quelque soit le prix)

وفي هذا السياق، لماذا وافق الوزير على توقيع العقد مع MIC2 بالرغم من الفارق الكبير في الأسعار ما بين العقد الموقع بين MIC1 (Alfa) وشركة VOX؟
مع الاشارة الى ان توقيع العقد مع MIC2 قد تم بعد صدور نتيجة مزايدة الفا التي رست على VOX بمبلغ يفوق حوالي ١٠ ملايين يورو عن مزايدة تاتش.

٢. لماذا لم يعمد وزير الاتصالات إلى إلغاء العقد مع InMobiles سنداً إلى المادة ٧,٣ منه (الإنهاء إختيارياً) وإعادة تنظيم مزايدة أخرى؟
ومن الضروري التشديد، في هذا الإطار، على أنّه كان من الأجدى، منذ البداية، تنظيم مزايدة واحدة لشركتي الخليوي MIC1 و MIC2 بغية الإستحصال على أفضل الشروط والأسعار لصالح الإدارة.

ويُسأل الوزير، في هذا السياق، عن أسباب تردده في إجراء مزايدة موحدة إذ كان قد طلب من شركة MIC2 التنسيق مع شركة MIC1 لتوحيد الإجراءات وإطلاق مزايدة واحدة، وذلك بموجب كتابه إلى MIC2 رقم M/١/٤٣٤٤ تاريخ ٢٠٢١/١٢/١٣ (المستند رقم ١٩)، ثم عَدَلَ فجأةً عن قراره وعاد عنه بموجب كتابه إلى MIC2 رقم M/١/٤٣٤٤ تاريخ ٢٠٢١/١٢/٢٠ (المستند رقم ٢٠)، طالباً صرف النظر عن كتابه السابق (أي الكتاب الصادر قبل أسبوع في ٢٠٢١/١٢/١٣) دون إعطاء تبرير مقنع ... **وهو أمر إمّا يدل على الإرتجال او غياب الرؤيا والتخطيط.**

<u>إستغراق إجراءات التلزيم وقتا مبالغاً فيه:</u>

ثالثاً: إنطلاقاً من التقرير رقم ٤ الصادر عن هيئة الشراء العام بتاريخ ٢٠٢٣/٩/٢٥، والذي جاء فيه أنّ فترة الـ ١٧ شهراً التي إنقضت ما بين إطلاق شركة MIC2 المزايدة وتوقيع العقد مبالغ فيها وغير مبرّرة، مروراً بجواب وزارة الإتصالات على تقرير هيئة الشراء العام بموجب الكتاب رقم ١/٤٥٢٢/ تاريخ ٢٠٢٣/١٠/٦، والذي جاء فيه أنّ الفترة الفعلية هي أقل من ٧ أشهر إذا ما حسمنا فترة تمديد مهلة قبول العروض (شهر واحد) وفترة التحقيق في الإعتراض (٣ أشهر و ٧ أيام) وفترة الإستحصال على الموافقة الأمنية المسبقة (٦ أشهر)، نرى ما يلي:

أ- حتى ولو سلمنا جدلاً بصوابية التبريرات المقدمة من قبل وزارة الإتصالات، فإنّ إستغراق فض عروض مزايدة مماثلة ما يقارب السبعة أشهر **أمر مستغرب وغير مجدٍ**؛

ب-من جهة أخرى، يلاحظ ورود إسم شركة "MADA" وبين هلالين إسم شركة "VAYA" في عداد الشركات الخمس التي قُبلت عروضها الفنية، دون شرح أو تبيان العلاقة – إن وجدت – ما بين الشركتين، في حين إنّ لائحة الشركات المدعوة للإشتراك في المزايدة والواردة، في كتاب MIC2 إلى وزير الإتصالات رقم MoT/22-0148/MIC2/COM (المستند رقم ٦) لم تأتِ بتاتاً على ذكر شركة MADA في عداد الشركات المدعوة، وهو أمر غير واضح، **ما يثير الإستغراب والتساؤل.**

<u>عدم موافقة الوزير على إجراء دورة ثانية للمزايدة:</u>

ج- نظراً إلى تقارب العلامات النهائية ما بين العارضين الثلاثة الأوائل، وبغية تحسين شروط الإلتزام لصالح الدولة، أوصت MIC2 بإجراء دورة ثانية للمزايدة، محصورة ما بين العارضين الثلاثة الأوائل، بموجب كتابها إلى وزير الإتصالات رقم MoT/22-0488/MIC2/COM تاريخ ٢٠٢٢/٥/١٨ (المستند رقم ٧) ، ثمّ كرّرت توصيتها هذه بموجب كتابها إلى وزير الإتصالات رقم MoT/22-0584/MIC2/COM تاريخ ٢٠٢٢/٦/١٥ (المستند رقم ٨).

إلا أنّ وزير الإتصالات لم يأخذ بتوصية MIC2 وأصدر توجيهاته إليها بالإكتفاء بدورة واحدة للمزايدة والتقيد بنتائجها، بموجب كتابه إلى MIC2 رقم M21/1/٤٣٤٤ تاريخ ٢٠٢٢/٦/٣ المستند رقم ٩)،

وعليه فأن قرار الوزير هذا لجهة إحجامه عن الموافقة على إجراء دورة ثانية للمزايدة كان من المرتقب أن تسفر عن مداخيل أوفر للدولة وزيادة المداخيل بالعملات الصعبة (Fresh) التي هي بامس الحاجة إليها يثير الاستغراب والتساؤل !!!.

<u>إلتباس وتناقض في نتائج تقرير لجنة التحقيق في الإعتراضات:</u>

د- تقدّمت عدة شركات بإعتراضات لدى MIC2 بشأن نتائج المزايدة، خاصةً لجهة عدم إستيفاء العارض الرابح، شركة InMobiles للشروط المفروضة في دفتر شروط المزايدة. وقد تم التحقيق بهذه الإعتراضات من قبل MIC2 وطلبت هذه الأخيرة من العارض الرابح أن يزوّدها بثلاث إفادات لمشاريع مشابهة وبمستندات تثبت أنّ العدد التراكمي للمشتركين الذين تمّت خدمتهم يفوق العشرين مليوناً، على أن تكون كل هذه المستندات مصدّقة من البعثات الديبلوماسية اللبنانية المختصة في كل من البلدان التي تمّ تقديم الخدمات فيها.

من المفهوم أن يستغرق فض وتقديم العروض الفنية بعض الوقت (شهر إلى شهرين مثلاً) نظراً إلى ضرورة دراسة الملفات بتأنٍ والحاجة، في بعض الأحيان، إلى الإستعانة بخبراء متخصصين، **إنّما من غير المفهوم** التأخر في فضّ العروض المالية ما أن تصدر نتائج تقديم العروض الفنّية،

ومن غير المفهوم التأخر في تصديق الصفقة من قبل الوزير، لأن أي تأخير في إصدار نتائج المزايدة وإسناد الإلتزام إلى العارض الرابح يحرم الخزينة من الإيرادات الإضافية المرتقبة من المزايدة، ناهيك عن أنّ عنصر الوقت في مثل هذه المزايدات التي تتعلّق بخدمات فنية في قطاع الإتصالات يلعب دوراً أساسياً لأن التطور التكنولوجي السريع في هذا القطاع يمكن أن يؤثر على الحلول المقدمة وكلفتها والقيمة المضافة التي تقدمها التكنولوجيا الحديثة ويؤثر بالتالي على تقاسم الإيرادات بين الإدارة والعارض الرابح.

ب-إنّ مدة الثلاثة أشهر ونيّف التي إستغرقها التحقيق في الإعتراضات والبت بها، مبالغ فيه إذ كان يجب أن ينجز مثل هذا التحقيق في غضون أسبوعين أو ثلاثة لأن كامل المعطيات المتعلقة بعرض شركة InMobiles كان من المفترض أن تكون موجودة في ملف الشركة – وإلّا كيف أصدرت لجنة فض العروض قرارها بترسية الإلتزام على InMobiles ؟

وفي حال كانت هناك حاجة لإستكمال المعلومات أو طلب مستندات إضافية للبت بالإعتراض فكان من المفترض ألّا يستغرق هكذا إجراء أكثر من بضعة أيام إذ يُمنح العارضون، في مثل هذه الحالات، أياماً معدودة لتزويد الإدارة بالإيضاحات المطلوبة.

ثالث عشر: الخلاصة: في نتائج تقييم الاداء (التجاوزات والانحرافات)

في المحصلة، يمكن تلخيص أبرز مجريات هذه المزايدة على الشكل التالي:

- قيام الإدارة بدعوة عدد كبير من العارضين غير المؤهلين.
- تردّد الوزير في إجراء مزايدة موحدة لشركتي الخليوي وإحجامه في نهاية المطاف عن ذلك، على الرغم من مصلحة الدولة الأكيدة في توحيد المزايدة.
- إستغراق إجراءات المزايدة مدة طويلة فاقت الـ ١٧ شهراً أصبحت بنهايتها نتيجة المزايدة بحاجة إلى إعادة نظر.
- غموض والتباس في النتائج التي توصلت إليها لجنة التحقيق في الإعتراضات، يدعو إلى الشك في مهنيّتها ومصداقيّتها لا بل في تواطئها لإنجاح العارض الرابح غير مستوفي الشروط، لا سيما في ظل تعدّيها للدور المعطى لها في التحقيق وقيامها بإقتراح تعديلات على دفتر الشروط تسهّل نجاح العارض الرابح في حال إعادة المزايدة.

- ممانعة الوزير إجراء دورة ثانية للمزايدة كان من شأنها تحسين الأسعار لمصلحة الدولة ، لم يجد الديوان لها مبرراً .
- إرساء الإلتزام على InMobiles مع علم الإدارة بأن الشركة غير مؤهلة ولا تتوفر فيها الشروط المفروضة بموجب دفتر الشروط.
- إصرار الوزير على توقيع العقد مع InMobiles وتمسكه به، مع تعديل بعض البنود المالية، رغم عدم توفر الشروط المطلوبة لدى الشركة الملتزمة ، بدلاً من إلغاء المزايدة وإعادتها لما فيه خير المصلحة العامة غير مبرر ...
- ان تلزيم تاتش للA2P لشركة InMobiles وفقًا للكيفية المعروضة اعلاه يتعارض مع مبادئ المنافسة و الشفافية و الموضوعية و تكافؤ الفرص و هو لم يأتِ بالمردودية الاعلى للخزينة.
- إنّ ما قامت به الادارة يؤدي بالفعل الى خسائر مالية تتوزع بين فوائد المبالغ غير المدفوعة مسبقًا البالغة /٢٨٥,٨٥٠/**يورو** واخرى نتيجة اعتماد الحد الادنى للرسالة النصية والبالغة /١,٠٠٥,٠٠٠/ **يورو** وفقًا للجداول المبينة اعلاه
- سوء ادارة للوقت و عدم استثماره بالطريقة **الفضلى لما للوقت من قيمة مالية و اهمية بالغة في عملية تلزيم القطاعات الاقتصادية و المرافق الحيوية.**

<u>في التوصيات:</u> حرصًا من ديوان المحاسبة على رفد الخزينة بالايرادات العامة، يتبنى الديوان التوصيات الواردة في فقرة "الخلاصة والتوصيات" من تقرير رئيس هيئة الشراء العام رقم ٤ تاريخ ٢٠٢٣/٩/٢٥ لقانونيتها وموضوعيتها وانسجامها مع المنطق السليم لإدارة الاموال العمومية، و نطلب من الادارة التقيّد بها و تنفيذها دون ابطاء لما للتأخر في تنفيذها من اضرار فادحة على المال العام.

وبناءً على كل ما تقدم، و بإعتبار ديوان المحاسبة محكمة ادارية تتولى القضاء المالي و تقوم بتقدير المعاملات المالية و نتائجها العامة على الخزينة في اطار احترام مبادئ الموضوعية والشفافية وتكافؤ الفرص فقد تبيّن للديوان أن المسار المتبع من قبل الإدارة في هذه المزايدة يُظهر غياباً للرؤيا وإمعاناً في ضرب قواعد الشراء العام وإهمالاً وترددًا، لا بل تخبطاً، لا مبرر له، إلّا إذا كان الهدف الحقيقي هو إرساء الإلتزام على شركة معينة هي شركة InMobiles، <u>مهما كان الثمن</u>، quelque soit le prix وليس إتباع خطوات مدروسة وشفافة للحفاظ على المال العام.

إنَ الإقدام على تغيير مندرجات دفاتر الشروط مرارا" وتكرارا" دون مسوغ شرعي يضرب سمعة ومصداقية لبنان ويزعزع ثقة العارضين المحتملين، لا سيما الشركات الأجنبية، بشفافية آلية الشراء العام فيه و هو امر لا يجوز التفريط به اطلاقًا مهما كانت الظروف و الاسباب.

وعليه، نوصي وزارة الاتصالات الابتعاد عن [redacted] الارتجال عند تلزيم موارد البلاد الاقتصادية **خاصتها** و القيام دومًا بوضع مخطط واضح يدعّم بدراسات جدوى ماليّة تبيّن مصلحة الإدارة، ومراعاة قواعد الحوكمة الرشيدة القائمة على الشفافية والموضوعية والثبات، اضافةً الى وضع الخطط الضرورية لإدارة المشاريع التي تحدد من خلالها **اهداف** الاعمال المنوي انجازها و تحديد خارطة الطريق للوصول **اليها** مع مراعاة المهل المعقولة **ما للوقت من اهمية و قيمة مالية في الميادين الاقتصادية.**

وانطلاقًا من جميع ما تقدّم، يحال هذا التقرير الى الغرفة القضائية المختصة، والى النيابة العامة لدى ديوان المحاسبة، وبواسطتها ايضًا الى النيابة العامة التمييزية للتحقيق في التجاوزات المبينة في متنه.

يبلغ هذا التقرير الى كل من:

- دولة رئيس مجلس النواب
- دولة رئيس مجلس الوزراء
- رئيس و اعضاء لجنة الاتصالات النيابية
- سعادة النائب ياسين ياسين
- معالي وزير الاتصالات
- النيابة العامة لدى ديوان المحاسبة
- النيابة العامة التمييزية
- المديرية العامة لرئاسة الجمهورية
- الامانة العامة لمجلس النواب
- الامانة العامة لمجلس الوزراء
- رئيس هيئة القضايا في وزارة العدل
- رئيس هيئة الشراء العام
- الغرفة القضائية المختصة لدى ديوان المحاسبة
- شركة تاتش

تقريرًا خاصًا صدر في بيروت بتاريخ السادس عشر من شهر كانون الثاني من العام الفين واربع وعشرين.

الرئيس	المستشار	المستشار	كاتبة الضبط
عبد الرضى ناصر	محمد الحاج	جوزف الكسرواني	سلمى دهيني

يحال على المراجع المختصة
بيروت بتاريخ ٢٠٢٤/١/٢٣
رئيس ديوان المحاسبة
القاضي محمد بدران

المستندات المرفقة

١- الاخبار المقدم من قبل سعادة النائب ياسين احمد ياسين . (مستند رقم ١)

٢- مذكرة ديوان المحاسبة الموجهة الى وزارة الإتصالات للإستيضاح حول حقيقة ما أدلى به النائب ياسين احمد ياسين في اخباره المقدم الى ديوان المحاسبة. (مستند رقم ٢)

٣- جواب وزير الإتصالات على مذكرة الديوان رقم ٤٥ /م تاريخ ٢٠٢٣/٩/١٢. (مستند رقم٣)

٤- تقرير رئيس هيئة الشراء العام حول موضوع الـA2P. (مستند رقم ٤)

٥- رد وزير الاتصالات على تقرير رئيس هيئة الشراء العام رقم ٤ تاريخ ٢٠٢٣/٩/٢٥. (مستند رقم ٥).

٦- الوقائع الاساسية المرتبطة باستدراج عروض كل من شركتي تاتش وألفا لتلزيم **A2P** (Application to Person). (المستند رقم ٥، ٦ و ٧)

٧- في الاعتراضات على نتيجة استدراج عروض شركة "تاتش" (المستند رقم ١١ و ١٢)

٨- في خلاصة التحقيق في الاعتراضات على نجاح شركة Inmobiles (المستند رقم ١٣)

٩- تاريخ توقيع العقد مع Inmobiles و ابرز ما ورد فيه. (المستند رقم ٥ و١٤)

١٠- تعديل العقد مرتين خلال خمسة ايام (المستند رقم ١٥ و ١٦)

النائب
ياسين أحمد ياسين

الجمهورية اللبنانية
مجلس النواب

مستند رقم (١)
A2P

ديوان المحاسبة
وارد
رقم .....٤٠١٠٠.....
تاريخ ٠٠٠٠٠٨/١٠/٠٠٠٠

حضرة رئيس ديوان المحاسبة

القاضي محمد بدران المحترم

طلب مقدم من

النائب ياسين ياسين

الموضوع: الطلب من جانبكم النظر بالعقد الموقع فيما بين وزارة الاتصالات وشركة VOX SOLUTIONS التي فازت بالمزايدة التي نظمتها شركة الفا والمتعلقة بتظام application to person (A2P) الخاص بالرسائل النصية ومدى التزام وزارة الاتصالات والادارات المختصة بالمهل والمواعيد القانونية والعقدية وفيما اذا كان هناط هدر مال عام نتيجة ذلك . كما والطلب من جانبكم النظر فيما اذا تم توقيع عقد بصورة مخالفة للقوانين من قبل شركة تاتش مع اي جهة ، وفي حال الايجاب التدقيق فيما اذا كان هناك هدراً للمال العام او الحق خسائر بالاموال العمومية .

******

لما كان يوجد تطبيق يتعلق بالرسائل النصية (SMS) يعرف بتطبيق application to person (A2P) وتقوم وزارة الاتصالات من خلال شركتي الاتصالات الفا وتاتش بالاستفادة منه ويشكل مصدر دخل لخزينة الدولة.

ولما كانت وزارة الاتصالات لجأت الى تقسيم هذا النظام الى قسمين فرقت فيه بين الرسائل النصية العائدة لشركة الفا والرسائل النصية العائدة لشركة " تاتش" . ولجأت ومن خلال شركة " الفا " الى تنظيم مزايدة عمومية لهذا النظام فازت بموجبه شركة VOX SOLUTIONS بمجموع ايرادات 17,900,00 يورو على فترة ثلاث سنوات.

مستند رقم (١)
A2P

هاتف خليوي : ٧٦ ٦٣٨٢٩٤ البريد الإلكتروني : yassineyassine@hotmail.com

الجمهورية اللبنانية
مجلس النواب

النائب
ياسين أحمد ياسين

مستشار ١
٨٢٩ ٢

ولما كانت وزارة الاتصالات ولغاية تاريخه لم توقع على العقد بينها وبين شركة VOX SOLUTIONS الفائزة بالمناقصة المتعلق بالرسائل النصية العائدة لشركة " الفا " او باقصى حد حصل تأخير في توقيع العقد ، مما يشكل هدراً للمال العام ومن شانه ان يؤدي الى نتائج سلبية على هذا القطاع وتضيع مداخيل اضافية لخزينة الدولة .

ولما كانت وزارة الاتصالات ولغاية تاريخه لم تلجأ الى تنظيم مزايدة على ذات النظام في ما يتعلق بشركة " تاتش " او انها لجأت الى توقيع عقد بالتراضي مع جهة لا نعرفها دون اخضاع هذا العقد الى الاصول القانونية المعمول بها من خلال عرضه على هيئة الشراء العام وعلى ديوان المحاسبة وبشكل مخالف للقوانين المرعية الاجراء .علماً ان شبهات فساد تدور حول هذا الموضوع ، وقد أثير في الاعلام (جريدة الاخبار تاريخ 2 ايلول 2022 في مقال تحت عنوان " منح الفوز لشركة لا تلبي الشروط المطلوبة : شبهة تزوير في مزايدة لناتش) .

ولما كان ديوان المحاسبة هيئة قضائية ادارية مهمتها السهر على ادارة الاموال العمومية, وذلك من خلال مراقبة استعمال هذه الاموال والفصل في صحة حساباتها وقانونية معاملاتها, وبمحاكمة المسؤولين عن مخالفة القوانين والانظمة المتعلقة بها.

ولما كانت المادة 29 من قانون تنظيم ديوان المحاسبة نصت على ان رقابة الديوان المسبقة هي من المعاملات الجوهرية وتعتبر كل معاملة لا تجري عليها هذه الرقابة غير نافذة ويحظر على الموظف المختص وضعها قيد التنفيذ تحت طائلة العقوبة المنصوص عليها في المادة 57 من هذا المرسوم الاشتراعي.

ولما كانت المادة 57 من القانون ذاته نصت على انه يعاقب كل موظف اهمل عرض احدى المعاملات على رقابة الديوان المسبقة او وضع موضع التنفيذ معاملة لم تعرض على هذه الرقابة .. وكل موظف اكتسب او حاول ان يكسب الاشخاص الذين يتعاقون مع الادارة ربحاً غير مشروع . او ارتكب خطأ او تقصيرا او اهمالا من شأنه ايقاع ضرر مادي بالاموال العمومية . وكل موظف خالف القواعد المتعلقة بادارة الاموال العمومية ...

ولما كانت المادة 61 من قانون تنظيم ديوان المحاسبة صلاحية النظر في المخالفة اما عفوا واما بناء على طلب المدعي العام لديه او وزير المالية او الادارة المختصة.

هاتف خليوي : ٧٦ ٦٣٨٢٩٤ البريد الإلكتروني : yassineyassine@hotmail.com

الجمهورية اللبنانية
مجلس النواب

النائب
ياسين أحمد ياسين

مستند رقم ١
A2P
(٣)

فعليه وبناءً لما تقدّم،

نطلب من جانبكم ما يأتي :

1- النظر بالعقد الموقع فيما بين وزارة الاتصالات وشركة VOX SOLUTIONS التي فازت بالمزايدة التي نظمتها شركة الفا والمتعلقة بتظام application to person (A2P) الخاص بالرسائل النصية ومدى التزام وزارة الاتصالات والادارات المختصة بالمهل والمواعيد القانونية والعقدية وفيما اذا كان هناك هدر مال عام نتيجة ذلك .

2- النظر فيما اذا تم توقيع عقد بصورة مخالفة للقوانين من قبل شركة تاتش مع اي جهة ، وفي حال الايجاب التدقيق فيما اذا كان هناك هدراً للمال العام او الحق خسائر بالاموال العمومية ومخالفة للقوانين المرعية الاجراء لاسيما وجوب عرضه على ديوان المحاسبة للتدقيق .

3- الادعاء على كل من يتبين مشاركته بصوره مباشرة او غير مباشرة بجدرم هدر المال العام واتخاذ كافة الاجرءات القضائية والقانوية بحقهم .

وتفضلوا بقبول الاحترام

النائب ياسين ياسين

هاتف خليوي : ٧٦ ٦٢٨٢٩٤ البريد الإلكتروني : yassineyassine@hotmail.com

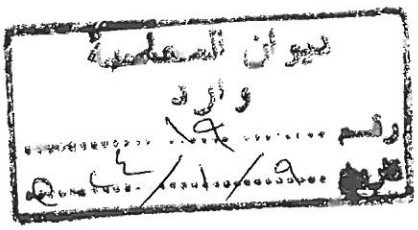

جانب رئيس ديوان المحاسبة القاضي محمد بدران المحترم

تحية طيبة وبعد

عطفاً على محادثاتنا السابقة ومتابعاتنا معكم ومع رئيس الغرفة الرئيس عبد الرضى ناصر حول تطبيق A2P فآمل من جانبكم افادتنا في حال توصلتم الى رأي قانوني بهذا الصدد لكي نبني على الشيء مقتضاه في لجنة الاعلام والاتصالات البرلمانية .

رئيس لجنة الاعلام والاتصالات

النائب ابراهيم الموسوي

بيروت في 2024/1/8

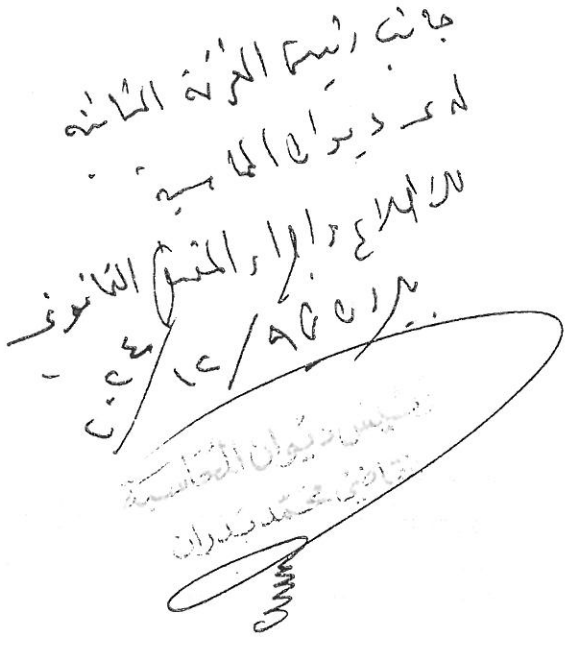

الجمهورية اللبنانية
رئاسة مجلس الوزراء
ديوان المحاسبة

مستند رقم ٣
A2P ①

مذكرة رقم ٤٠/م
موجهة الى معالي وزير الاتصالات
الأستاذ جوني القرم المحترم

الموضوع: طلب جميع المعلومات و المستندات المرتبطة بالعقود الحاصلة من قبل شركتي ألفا وتاتش لاعتماد تطبيق Application to (A2P) person.

المرجع: - كتاب حضرة النائب ياسين احمد ياسين المسجل لدى ديوان المحاسبة تحت رقم ٢١٠١ تاريخ ٢٠٢٣/٨/١٠.
- قانون تنظيم ديوان المحاسبة لا سيما المواد ١ و ٤٥ و ٨٣ منه.

بالاشارة الى الموضوع والمرجع المبينين أعلاه.

ولما كان قد ورد الى ديوان المحاسبة بتاريخ ٢٠٢٣/٨/١٠ أخبار من قبل سعادة النائب ياسين احمد ياسين (رقم تسجيل ٢١٠١) يطلب بموجبه من ديوان المحاسبة النظر بالعقد الموقع فيما بين وزارة الاتصالات وشركة Vox Solutions التي فازت بالمزايدة التي نظمتها شركة ألفا والمتعلقة بنظام Application to (A2P) person الخاص بالرسائل النصية، ومدى التزام وزارة الاتصالات والادارات المختصة بالمهل والمواعيد القانونية والعقدية وفيما اذا كان هناك هدر بالمال العام نتيجة ذلك.

وأشار سعادة النائب ياسين ياسين في كتابه المذكور الى ما يلي:

"ان وزارة الاتصالات لجأت الى تقسيم هذا النظام الى قسمين فرقّت فيه بين الرسائل النصية العائدة لشركة ألفا والرسائل النصية العائدة لشركة تاتش، ولجأت ومن خلال شركة الفا الى تنظيم مزايده عمومية لهذا النظام فازت بموجبه شركة Vox Solutions بمجموع ايرادات (17900) يورو على فترة ثلاث سنوات ".

مضيفاً :

"ان وزارة الاتصالات ولغاية تاريخه لم تلجأ الى تنظيم مزايدة على ذات النظام في ما يتعلق بشركة "تاتش" او انها لجأت الى توقيع عقد بالتراضي مع جهة غير معروفة لديه دون اخضاع هذا العقد الى الاصول القانونية المعمول بها من خلال عرضه على هيئة الشراء العام وعلى ديوان المحاسبة وبشكل مخالف للقوانين المرعية الاجراء ، علماً ان شبهات فساد تدور حول هذا الموضوع، وقد أثير في الاعلام (جريدة الاخبار تاريخ ٢ ايلول ٢٠٢٢ في مقال تحت عنوان منح الفوز لشركة لا تلبي الشروط المطلوبة: شبهة تزوير في مزايدة لتاتش).

مستشار ٢
A2P
(٢)

وان سعادة النائب ياسين وبعد عرضه للوقائع المبينة اعلاه طلب في كتابه المذكور ما يلي.

"١- النظر بالعقد الموقع فيما بين وزارة الاتصالات وشركه Vox Solutions والتي فازت بالمزايدة التي نظمتها شركة ألفا والمتعلقة بنظام Application to (A2P) person الخاص بالرسائل النصية ومدى التزام وزارة الاتصالات والادارات المختصة بالمهل والمواعيد القانونية والعقدية وفيما اذا كان هناك هدر مال عام نتيجة ذلك.
٢- النظر فيما اذا تم توقيع عقد بصورة مخالفة للقوانين من قبل شركة تاتش مع اي جهة، وفي حال الايجاب التدقيق فيما اذا كان هناك هدراً للمال العام او الحق خسائر بالاموال العمومية ومخالفة للقوانين المرعية الاجراء لا سيما وجوب عرضه على ديوان المحاسبة للتدقيق.
٣- الادعاء على كل من يتبين مشاركته بصورة مباشرة او غير مباشرة بجرم هدر المال العام واتخاذ كافة الاجراءات القضائية والقانونية بحقهم".

وبما انه وعطفاً على الاجتماع الذي جرى في ديوان المحاسبة مع سعادة النائب ياسر ياسين بتاريخ ٢٠٢٣/٩/١١ حول الموضوع المطروح.

وبما ان ديوان المحاسبة يسهر على الاموال العمومية وهو يقدر المعاملات المالية ونتائجها العامة من حين عقدها مروراً بتنفيذها وصولاً الى قيدها في الحسابات.

لـــذلـــك

وكي يتمكن ديوان المحاسبة من الوقوف على حقيقة ما يجري، وحرصاً منه على المال العام وحسن استعماله بالتوازي مع ضرورة تأمين حقوق الدفاع، نطلب منكم التفضل بتزويد ديوان المحاسبة خلال أسبوع من تاريخ تبلغكم هذه المذكرة جميع المستندات والعقود ودفاتر الشروط والمحاضر والدراسات المرتبطة بجدوى هذه المشاريع، وما يثبت انها حققت المردود الافضل على المال العام.

رئيس الغرفة القاضي
عبد الرضى ناصر

يحال على المراجع المختصة
بيروت في ٢٠٢٣/٩/١٤
رئيس ديوان المحاسبة
القاضي محمد بدران

Lina/Memo-003-2023 doc

ديوان المحاسبة
وارد
م ٢٠٢٣/٩/١٢
ع ٢٠٢٣/٩/١٢

الجمهورية اللبنانية
وزارة الاتصالات
الوزير
٤٢٥٠/١/و

الوزير

مقدم رقم ٣
A2P

جانب ديوان المحاسبة

الموضوع: طلب معلومات و مستندات عن تطبيق A2P.

المرجع: 4250/أ/و (مذكرة رقم 45/م تاريخ 2023/9/12)

بناءً على الموضوع و المرجع المبينين اعلاه و جواباً على مضمون المذكرة يجيب وزير الاتصالات بالتالي:

1) على عكس ما اشار سعادة النائب ياسين ياسين في كتابه الموجه لديوان المحاسبة رقم 2101تاريخ 2023/8/10 فانّ وزارة الاتصالات لم تلجأ الى تقسيم هذا النظام الى قسمين و فرّقت فيه بين الرسائل النصية العائدة لشركة الفا و تلك العائدة لشركة تاتش بل عملت الى اطلاق مزايدتين واحدة عائدة لشركة تاتش اطلقت بشهر كانون الاول 2021 و ثانية لشركة الفا اطلقت بشهر كانون الثاني 2023.

2) انّ مقولة سعادة النائب ياسين بأنّه لغاية تاريخه لم يجري تنظيم مزايدة بخصوص نظام A2P في شركة تاتش بل تمّ توقيع عقد بالتراضي مع جهة غير معروفة دون اخضاع هذا العقد الى الاصول القانونية المعمول بها هي غير مطابقة للواقع كونه قد تمّ اطلاق مزايدة بشهر كانون الاول 2021 و على نتائجها تم التعاقد مع الفائز.

3) اماّ لجهة شبهات فساد تدور حول هذا الموضوع فإن المزايدة التي اطلقت في شركة تاتش خلال شهر كانون الاول 2021 فقد تمّ دعوة 25 شركة للاشتراك بها فتقدم 10 منهم بعروض وتمّ اختيار

العرض الذي يؤمن المداخيل الاعلى و كل ذلك حسب القوانين المرعية الاجراء في حينه و بالتالي الادّعاء بشبهات الفساد هو كلام انشائي غير مثبت.

4) امّا لجهة طلب ديوان المحاسبة ما يثبت انها حققت المردود الافضل على المال العام فبمجرد اعتماد و توقيع العقد مع الشركة التي قدمت السعر الاعلى و كمية الالتزام الاكبر هو بحد ذاته افضل مردود على المال العام و للعلم فإن سعر ال SMS في شركة تاتش كان قبل المزايدة 0.054 € و نتيجة مزايدة تاتش ارتفع الى 0.075 € اي بنسبة تقارب ال 40% زيادة في السعر و كذلك نسبة اكثر من عشرة بالمئة من الحد الادنى لعدد الرسائل.

و من ثم بعد مزايدة الفا تمّ رفع السعر الى 0.105 € و تصبح الزيادة في تاتش بعد اعتماد سعر الفا بحوالي 95% من السعر الذي كان معتمد

و كي يتمكن ديوان المحاسبة من الوقوف على حقيقة ما يجري نودعكم المستندات العائدة للمزايدتين التين جرتا في شركتي الخليوي بخصوص A2P.

٢٦ ايار ٢٠٢٣
وزير الاتصالات
م.جوني القرم

الوزير

مستند رقم ٣
A2P

الجمهورية اللبنانية
هيئة الشراء العام
شفافية • منافسة • نـزاهــة

مستند رقم ٤
A2P

تقرير رقم ٤

صادر عن هيئة الشراء العام

سندًا لأحكام المواد ٧٦، ٧٧ و ٨٨ من قانون الشراء العام

حول موضوع النظام الخاص بالرسائل النصية الذي يمكّن المتعاقد معه من الولوج إلى الشبكة الخلوية لإيصال رسائل نصية قصيرة دولية SMS من تطبيقات معينة إلى الأشخاص المشتركين في الخطوط الخلوية على الشبكة

تخضع كل من شركتي Alfa (Mic 1) و Touch (Mic 2) لقانون الشراء العام عملا بأحكام الفقرة الثالثة من المادة الثانية من قانون الشراء العام. والشركتان ، اعتبارا من تاريخ٢٩-٠٧-٢٠٢٣ موعد بدء نفاذ قانون الشراء العام-، كانتا من عداد الجهات التي بادرت الى العمل في ظل احكام هذا القانون.

يتعلق هذا التقرير الخاص بنظام الرسائل النصية الذي يمكّن المتعاقد معه من الولوج إلى الشبكة الخلوية لإيصال رسائل نصية قصيرة دولية SMS من تطبيقات معينة إلى الأشخاص المشتركين في الخطوط الخلوية على الشبكة.

في المبدأ يسدد المتعاقد معه لقاء استخدام هذا النظام للوصول الى مستخدمي الشبكة الخلوية الأولى (Mic 1) ومستخدمي الشبكة الخلوية الثانية (Mic 2) مبلغاً مالياً يحتسب على أساس عدد الرسائل النصية المرسلة مضروبا بالتعرفة الفردية.

يعتمد حد أدنى سنوي للمداخيل بافتراض حد أدنى للرسائل النصية المرسلة من أجل عملية احتساب البدل السنوي الأدنى الافتراضي.

في حال زاد عدد الرسائل النصية المرسلة عن العدد الأدنى تتم المحاسبة على العدد الفعلي.

في حال كان عدد الرسائل النصية المرسلة اقل من العدد الأدنى تتم المحاسبة على العدد الادنى.

يخضع اختيار المتعاقد مع الشركة، وفقا للآلية المشار إليها اعلاه إلى عملية تنافسية من خلال مزايدة عمومية، يعلن عنها على موقع هيئة الشراء العام، تخضع لأحكام قانون الشراء العام عملا بأحكام المادتين الثانية والثالثة منه، بالاستناد إلى مذكرة هيئة الشراء العام رقم ٧/ ه.ش.ع /٢٠٢٢ تاريخ ٢٩-٠٧-٢٠٢٣ الثانية

مشترك ٤
A&P ٣

تقوم المزايدة على المعادلة التالية:

عدد الرسائل النصية المرسلة * التعرفة الافرادية = البدل الواجب التسديد إلى الشركة

على ان لا يقل هذا البدل في مطلق الاحوال عن حد معين محتسب على أساس العدد الافتراضي الأدنى للرسائل السنوية المرسلة.

يمكن إجراء مزايدة واحدة بخصوص مشتركي الشبكة الخلوية الأولى والشبكة الخلوية الثانية، يتوقع أن يكون مردودها أعلى مقارنة بالمزايدة التي تجريها كل شركة على حدة، وهذا الامر حصل فعليا في مناقصة التأمين الموحدة التي أجريت لصالح الشركتين.

أولا: المزايدة العمومية التي أجرتها شركة (MIC[1]) Alfa

اعلن عن المزايدة على الموقع الالكتروني لهيئة الشراء العام بتاريخ ١ تشرين الثاني ٢٠٢٢ وحدد تاريخ 16 كانون الثاني موعداً نهائيا لتقديم العروض والبدء بفضها وتقييمها.

اشتركت في المزايدة ٦ شركات، قبلت كل العروض فنيًا واداريًا.

بتاريخ ٢٠٢٣/٠٦/٠٧ نشرت الجهة الشارية الاعلان عن الفائز المؤقت شركة Vox Solutions Global Limitedعلى الموقع الالكتروني لهيئة الشراء العام، وبدأت فتره التجميد بهذا التاريخ وانتهت عمليا بتاريخ ٢٠٢٣/٠٦/٢٠.

تم توقيع العقد بتاريخ ٢٠٢٣/٠٦/٠٧ بين Mobile Interim Company 1 SAL وشركه Vox Solutions Global Limited وحددت مدته بثلاث سنوات تبدأ بعد جهوزية الخدمة المفترضة (ثلاثة أشهر بعد توقيع العقد)[1]. على ان يودع المتعاقد معه بعد توقيع العقد مبلغ ٧٥٠،٠٠٠ يورو في أحد البنوك كضمانه سنه اولى تجدد تلقائيا عند الطلب[2] .

في حاله التأخر عن الدفع تفرض غرامة على المتعاقد معه مقدارها ٠,٥% عن كل يوم تأخير حدها الاقصى ٢٠٪ من قيمه الفاتورة[3]، يلتزم المتعاقد معه بموجبات قانون مقاطعه اسرائيل لعام 1955[4].

[1] Commencement And Duration. Page ٣ of ١١
[2] Page ٥ of ١١
[3] Page ٥ of ١١
[4] 5.5, Page 5 of 11

مشروع ع A2P

تدفع شركه Vox Solutions Global Limited سلفا المبلغ المستحق عن اول سته أشهر، وهذه تفاصيل الدفعات السنوية.

السنة الأولى:

دفعتان قيمة كل واحدة منها 2,450,000 يورو، يكون المجموع 4,900,000 يورو.

السنة الثانية:

دفعتان قيمات كل واحدة منها 2,950,000 يورو، يكون الإجمالي 5,900,000 يورو.

السنة الثالثة: دفعتان قيمة كل منها 3,550,000 يورو، يكون الإجمالي 7,100,000 يورو.

الحد الأدنى المتوقع قبضه عن ثلاث سنوات:

4,900,0000 + 5,900,000+7,100,000 = 17,900,000 Euro

ثانيا: العقد الذي أحرته شركة Touch (Mic 2)

يتبين من كتاب شركه Touch المسجل لدى هيئه الشراء العام برقم ١٠٨٢ تاريخ ٢٠٢٣/٠٨/٢٥ ان شركه موبايل انتريم كومباني 2 قد أطلقت بتاريخ ٢٠٢١/١٢/٢٢ مزايدة عموميه بموضوع النظام الخاص بالرسائل النصية A2P لتسويق مساحة إعلانية من الرسائل القصيرة على شبكة Mic2، فازت فيها شركة INMOBILES SAL وأن العقد وُقّع معها بتاريخ ٢٠٢٣/٠٥/٢٢.

ان الفترة الزمنية ما بين إطلاق المزايدة وتوقيع العقد بلغت أكثر من سنة ونصف تخللها في ٢٠٢٢/٠٧/٢٩ بدء نفاذ قانون الشراء العام.

خلال هذه الفترة طرأت أحداث من شأنها تغيير قواعد المنافسة التي كانت قائمة بتاريخ ٢٠٢١/١٢/٢٢، منها على سبيل المثال:

عدد المشتركين

يلاحظ أن شركة Touch (Mic2) حصلت على حد أدنى من الرسائل تراوح من 31 مليون رسالة إلى ٣٤ مليون رسالة سنويا خلال فترة العقد (ثلاث سنوات).

فيما بعد، بحوالي ثلاثة أسابيع، بتاريخ 2023/6/7 وقعت شركة Alfa (Mic 1) عقداً مماثلاً مع مشغل آخر وحصلت على تعهد أدنى من الرسائل تراوح بين 46.6 مليون و 56.8 مليون رسالة سنوية خلال فترة العقد (ثلاث سنوات).

استغرقت الفترة ما بين إطلاق المزايدة وتوقيع العقد 17 شهراً في Touch (Mic2)، و٧ أشهر في Alfa (Mic 1).

مشترك ٤
ALP

التطور التكنولوجي

يشهد عالم التكنولوجيا في مجال الاتصالات والاعلان تطورات سريعة في فترات زمنية قصيرة نسبياً(متقاربة)، مما يؤثر على الحلول التقنية والقيمة المضافة التي تقدمها التكنولوجيا الجديدة ويؤثر بالتالي على تقاسم الإيرادات بين الشركة ومشغل مساحة الرسائل النصية.

بناءً عليه، وبمقارنة العقدين الموقعين مع كل من Alfa (Mic1) و Touch (Mic2) يبدو ان الحلول التكنولوجية قد تطورت إلى حد ما.

- بالنسبة لعقد Touch (Mic٢)، ترتكز الحلول أو الخدمة حصرا على الرسائل النصية القصيرة (SMS)
- بالنسبة لعقد Alfa (Mic١)، ترتكز الحلول أو الخدمة على الرسائل النصية القصيرة (SMS) كما على Flash Callالتي ظهرت بنمو متزايد في الآونة الأخيرة.

قد تكون هذه التطورات التكنولوجية السريعة ساهمت في حصول Alfa (Mic1) على ظروف تعاقدية أفضل ومنها سعر إفرادي للـ SMSأو Flash Call 40% أعلى في السنة الأولى، 51% اعلى في السنة الثانية، و64% أعلى في السنة الثالثة من السعر الافرادي الذي حصلت عليه Touch (Mic2).

يستخرج من العقد الموقع بين Touch (Mic2) وشركة INMOBILES SAL الجدول التالي:

شركة Touch (Mic٢)	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة
عدد الرسائل النصية الدنيا SMS	٣١ مليون	٣٢،٥ مليون	٣٤ مليون
السعر الافرادي خارج TVA	٠،٠٧٥ يورو	٠،٠٧٦ يورو	٠،٠٧٦ يورو
العائد الأدنى السنوي المضمون	٢،٣٢٥ مليون يورو	٢،٤٧٠مليون يورو	٢،٥٨٤مليون يورو
مجموع الإيرادات (٣) سنوات	٧،٣٧٩ مليون يورو.		

ملاحظة: ان عدم تغير السعر الافرادي بين السنتين الثانية والثالثة غير مفهوم في سوق من المفترض انها تتطور بسرعة.

بالرغم من أن عدد المشتركين في Touch (Mic2) يزيد ب حوالي 300,000 مشترك عنه في Alfa (Mic1) كانت العائدات الدنيا في العقد الذي وقعته Alfa (Mic 1) على الشكل التالي:

شركة Alfa (Mic١)	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة
عدد الرسائل النصية الدنيا SMS أو Flash Call	٤٦،٦٦٦ مليون	٥١،٣٠٤ مليون	٥٦،٨٠٠ مليون
السعر الافرادي خارج TVA	٠،١٠٥ يورو	٠،١١٥ يورو	٠،١٢٥ يورو
العائد الأدنى السنوي المضمون	٤،٩ مليون يورو	٥،٩ مليون يورو	٧،١ مليون يورو
مجموع الإيرادات (٣) سنوات	١٧،٩ مليون يورو		

ملاحظة: بين السنتين الثانية والثالثة زاد السعر الافرادي من ٠.١١٥ يورو الى ٠.١٢٥ يورو بمعدل ٨،٧٪، في حين أنه لم يتغير في العقد الموقع مع Touch (MIC٢).

الخلاصة والتوصيات

- إن فترة الـ ١٧ شهرا في شركة Touch (Mic٢) ما بين إطلاق المزايدة وتوقيع العقد، هي فترة مبالغ فيها غير مبررة بطبيعة وتعقيدات موضوع الصفقة بدليل أن شركة Alfa (Mic١)أنجزت عقداً مماثلاً بفترة ٧ أشهر.
- علاوة على ما تقدم، هذه الفترة الطويلة تحرم المشغلين القادرين على تقديم أحدث التكنولوجيات من الوصول إلى المزايدة في تاريخ قريب من توقيع العقد بشكل معقول، بالإضافة إلى اقتصار العرض فقط على تقنيات وتكنولوجيا متقادمة جزئيا (SMS).
- حرمت شركة Touch (Mic٢) من مداخيل وتكنولوجيا كانت بدون شك ستكون أفضل بكثير لو أجرت مزايدة جديدة في العام ٢٠٢٣ وفقاً لأحكام قانون الشراء العام مقارنة مع النتائج التي حصلت عليها شركة Alfa (Mic١)والتي نشرت وأعلنت قبل توقيع العقد ما بين شركة Touch (Mic٢) و شركة INMOBILES
- أن التعديلات على العقد التي أعلنها وزير الاتصالات لناحية رفع السعر الافرادي ليصبح مماثلاً لما هو معتمد في عقد شركة Alfa (Mic١) ، ليست بديلا من الإجراءات التنافسية المعتبرة من الانتظام العام بموجب أحكام المادة الأولى من قانون الشراء العام.
- ان التوازن المالي للعقد الموقع مع Touch (Mic٢) يتحقق من خلال رفع السعر الافرادي ورفع الحد الأدنى للرسائل النصية معًا، لكن هذا الاجراء ليس بديلًا من اجراء مزايدة علنية على النحو المشار اليه في هذا التقرير ويجب أن يسبق فترة توقيع العقد الجديد الذي ينشأ عن هذه المزايدة.
- أن المادة ١١٣ من قانون الشراء العام تنطبق على العقود الجارية التي ما زالت عملياتها قائمة وليس على العمليات المنقطعة والتي تستغرق فترة طويلة نسبياً تكون خلالها معطيات السوق والتكنولوجيا قد تغيرت وبالتالي شروط المنافسة.
- ان توقيع العقد من قبل شركة Touch (Mic٢) بعد نفاذ قانون الشراء العام، بمعطيات وظروف مختلفة عن تلك التي أجريت بموجبها المزايدة العمومية، يخالف أحكام قانون الشراء العام ومبادئه الأساسية.
- يمكن فسخ العقد الموقع من قبل شركة Touch (Mic٢) مع شركة INMobiles SAL، عملًا بأحكام المادة (٧) فقرة (٣) منه وفقًا لمسار المزايدة الجديدة التي يتم اطلاقها مع اشعار الشركة بذلك ضمن المهل العقدية بما لا يرتب على شركة Touch (Mic٢) أي تعويضات.

لـــــــــذلك، وبالاستناد إلى مجمل ما تقدم، ترى هيئة الشراء العام:

١- انطلاقًا من المبادئ المكرسة في المادة الأولى من قانون الشراء العام (العلنية – المنافسة – المساواة – تكافؤ الفرص)، اطلاق مزايدة عمومية وفقًا لأحكام قانون الشراء العام بموضوع النظام الخاص بالرسائل النصية من قبل شركة Touch (Mic٢).

٢- تعديل العقد الموقع مع شركة Inmobiles من قبل شركة Touch (Mic٢) بمفعول رجعي يسري اعتبارًا من تاريخ نفاذه لاعتماد ذات السعر الافرادي وذات الحد الأدنى السنوي لعدد الرسائل النصية المعتمد في العقد الموقع من قبل شركة Alfa (Mic١) بهذا الخصوص.

٣- فسخ العقد مع شركة Inmobiles الموقع من قبل شركة Touch (Mic٢) عند انتهاء المزايدة العمومية المفترض المباشرة باجراءاتها فورًا وبدون تأخير، من قبل شركة Touch (Mic٢) وفي الوقت الذي يتناسب مع مندرجات المادة ٧ فقرة ٣ من العقد بحيث لا يترتب على شركة Touch (Mic٢) أي تعويضات مالية لصالح شركة Inmobiles.

٤- النظر مستقبلًا بامكانية اجراء مزايدة واحدة لنظام الرسائل النصية للشركتين على غرار مناقصة التأمين.

يرجى التفضل بالاطلاع.

تُبلغ نسخة من هذا التقرير، إلى كل من:

- المديرية العامة لرئاسة الجمهورية
- الأمانة العامة لمجلس النواب
- الأمانة العامة لمجلس الوزراء
- ديوان المحاسبة والنيابة العامة لديه
- التفتيش المركزي
- وزارة الاتصالات

كما يُنشر على الموقع الالكتروني لهيئة الشراء العام www.ppa.gov.lb

بيروت في، ٢٠٢٣/٠٩/٢٥

رئيس هيئة الشرا العام

د.جان العليّة

الجمهورية اللبنانية
هيئة الشراء العام
١٠٨٢ / هـ ش ع / ٢٠٢٣
ورد بتاريخ ٦ / ١٠ / ٢٠٢٣

مستند رقم ٥

الجمهورية اللبنانية
وزارة الاتصالات
الوزير
٢٢٥٤٥ / ١ / و

مستند رقم ٥ A2P (١)

جانب هيئة الشراء العام

الموضوع: النظام الخاص بالرسائل النصية الذي يمكن المتعاقد الولوج الى الشبكة الخلوية لأيصال رسائل نصية قصيرة دولية SMS من تطبيقات معينة الى الأشخاص المشتركين في الخطوط الخلوية على الشبكة

المرجع: تقريركم رقم 4 بتاريخ 2023/9/25

تحية طيبة وبعد،

ان التقرير رقم 4 يستند بالأساس على المواد 76، 77، و88 من قانون الشراء العام.

- حيث أن هذه المواد تحدد مهام هيئة الشراء العام وصلاحية رئيسها وانتظامها.
- وحيث ان المادة 113 من قانون الشراء العام تنص صراحة :*تطبق على عمليات الشراء الجارية والتي تم الأعلان عنها قبل دخول هذا القانون حيز التنفيذ القوانين النافذة بتاريخ الاعلان عن الشراء*
- وحيث أن قانون الشراء العام أصبح نافذا بدءاً من تاريخ 2022/7/29
- وحيث أنه جاء في تقريركم وبناء لكتاب شركة تاتش رقم 1082 بتاريخ 2023/8/25 أن المزايدة أطلقت في 2021/12/22، أي أن المزايدة أطلقت قبل أكثر من 7 أشهر من تاريخ نفاذ قانون الشراء العام
- وحيث أن كامل اجراءات المزايدة قد تمت قبل نفاذ القانون
- وحيث أن اعلان النتائج بتاريخ 2022/5/18 قد تم أيضاً قبل نفاذ قانون الشراء العام و الذي بني التقرير على اساسه
- وحيث ان النتيجة جائت لصالح العرض الذي يوفر المدخول الاعلى ان كان من ناحية السعر او من ناحية الكمية الدنيا

وبناء لكل ما جاء اعلاه:

- ان المزايدة التي اجريت هي قانونية لا غبار عليها بحسب المادة 113 من قانون الشراء العام.
- ان المزايدة قد كرّست مبدأ العلنية، المنافسة، المساواة وتكافؤ الفرص، فضلاً عن أنّ نتيجتها صحيحة وعادلة وتؤمن مصلحة الدولة اللبنانية على أكمل وجه.
- لم تأخذ بعين الاعتبار الهيئة الشارية حين اطلاق المناقصة المهل الزمنية المحددة في قانون الشراء العام لأنه لم يكن ساري المفعول أصلاً!

أما بالنسبة لمقولة "*فترة ال17 شهراً مابين اطلاق المزايدة وتوقيع العقد هي مبالغ فيها وغير مبررة..شركة ألفا انجزت عقداً مماثلاً في فترة 7 أشهر*"

نود اعلامكم أن الفترة الفعلية الخاضعة لأرادة تاتش مابين اطلاق المزايدة وتوقيع العقد هي أقل من 7 أشهر، وبالتالي لا يوجد أي تأخير في مزايدة تاتش كما ورد في التقرير حيث كان هناك اجراءات غير خاضعة لأرادة تاتش تطلبت مهل زمنية بلغت أكثر من 10 أشهر زيادة عن الفا (شهر تمديد قبول العروض + 3 أشهر و7 أيام التحقيق في الاعتراضات + 6 أشهر الموافقة الامنية المسبقة).

يتبين من خلال المراسلات الموثقة ان الفترة الخارجة عن ارادة كل من شركة تاتش والعارض الرابح هي كالأتي:

- اجراء تمديد فترة قبول العروض وذلك حرصاً على اشراك أكبر عدد ممكن والذي تطلب وقتاً يقارب الشهر.
- اجراء التحقق من الشكوتين المقدمتين واحدة من أحد العارضين و أخرى من أحد المدعوين للاشتراك بالمزايدة، قدمتا الى كل من شركة تاتش و الوزارة بتاريخ 2022/8/1 (العارض JA-SQUARE) حيث طلبت الوزارة التحقق من هذه الشكاوى وايداعها نتيجة التحقيق حرصاً منها على شفافية وقانونية المزايدة، وقد انتهت اجراءات التحقق التي قامت بها

مستند رقم ٥ A2P

- تركيب هكذا نوع من المعدات يتطلب موافقة أمنية مسبقة حسب العرف المتبع في كل من شركتي ألفا وتاتش وسنذكر لكم المراحل التي مرت فيه هذه الاجراءات:
  - بدأت هذه الاجراءات الداخلية في شركة تاتش تحضيراً للملف التقني بتاريخ 2022/11/2 أي حتى قبل 5 أيام من موافقة الوزارة على نتيجة التحقيق مما يعني أنه لم يكن هناك أي تأخير
  - تلت التحضيرات الداخلية تحضيرات مشتركة بين تاتش والعارض الرابع انتهت خلال اجتماع خلال اجتماع تقني في 2023/1/27
  - بتاريخ 2023/1/31 اكتمل الملف الفني حيث تم ارساله في نفس اليوم الى الأجهزة الامنية الرسمية مع طلب عقد اجتماع بعد 48 ساعة فقط
  - بتاريخ 2023/2/2، وفي نهاية الاجتماع طلبت الاجهزة الامنية توضيحات فنية تم تدوينها بمحضر الاجتماع،
  - بتاريخ 2023/3/27 تلقت تاتش التوضيحات المطلوبة من العارض الرابع ومن فريقها الفني حيث تم ارسالهم الى الأجهزة الامنية بنفس اليوم
  - بتاريخ 2023/5/8 تلقت تاتش الموافقة المسبقة من الاجهزة الامنية لتركيب المعدات

يتبين من مما سبق أن هذا الأجراء فقط تطلب 6 أشهر حيث قامت تاتش بتوقيع العقد بتاريخ 2023/5/12 (وليس 22 كما ورد في القرير) أي بعد اسبوعين من انتهاء هذا الاجراء المعقد فنياً والحساس أمنياً والذي تطلب تنسيق بين 3 أطراف مختلفين.

ان استراتيجية تاتش كانت تعتمد على عدم توقيع العقد قبل الموافقة الامنية على تركيب المعدات خشية أن يأتي الرفض بعد أن تكون التزمت في مندرجات العقد فتتحمل تبعاته، وهذا أمر منطقي وصائب. أما شركة الفا فقد اتبعت استراتيجية مختلفة فقد وقعت العقد في 2023/8/18 (خلافاً لما جاء في تقريركم أنه تم التوقيع في 2023/6/7) وانطلقت على التوازي التحضيرات لأجراءات الموافقة الامنية حيت أكدت شركة ألفا أنها من المتوقع أن تنتهي هذه الاجراءات في كانون أول 2023 ما لم يطرأ شيء غير متوقع قد يؤخر الانتهاء من هذه الاجراءات، الجدير ذكره أن أمرين دفعا ألفا الى المخاطرة بتوقيع العقد قبل نهاية هذا الاجراء، الأول هو الموافقة التي حصلت عليها تاتش من الاجهزة الامنية لمشروعها المشابه وذلك قبل 3 اشهر والامر الثاني هو الالتزام بالمهل المحددة في قانون الشراء العام الذي اجريت المزايدة بناء لأحكامه.

ان الاجراءات المذكورة أعلاه لا يمكن الحياد عنها أو تجاهلها وهي بنفس الوقت خارجة عن ارادة كل من شركة تاتش وارادة العارض الرابع فلا يمكن أن نسميه تأخير.

وضع دفتر الشروط

يرجى أخذ العلم فيما يتعلق بالمعادلة التي تقوم عليها المزايدة بخصوص البدل الواجب تسديده الى الشركة المبني على عدد الرسائل ضرب التعرفة الافرادية المعتمدة في المزايدة موضوع التوصية لا يشوبه أي ريبة أو شك، فانّ الشركات المشغلة لشبكة الاتصالات الخلوية يقتضي بها الافصاح عن عدد الرسائل النصية المرسلة والسعر المعتمد خلال الفترة السابقة لاعلان المزايدة، غير أن التقرير والتوصية أغفلا أنّ شروط المزايدة المعتمدة من قبل شركة تاتش تختلف عن تلك المعتمدة من قبل شركة ألفا بحيث أنّ الشركة تاتش أعلنت شروط المزايدة دون أن تضمنها الرسائل التي ترسل من تطبيق واتساب وذلك لتعاقدها المباشر مع شركة واتساب فيما يخص هذه الرسائل، بشكل مغاير لشروط المزايدة المعلنة من قبل شركة ألفا التي تضمنت الرسائل التي ترسل من تطبيق واتساب مما يسبب فرق شاسع على مجموع عدد الرسائل النصية الدولية المرسلة يصل الى 20%، برغم هذا الفرق الشاسع جاء السعر الأفرادي للرسالة و الالتزام السنوي للحد الأدنى مطابقاً لكل من المزايدتين كما هو مبين في الجدول التالي.

المتطلبات التجارية كما جاءت في مزايدتي ألفا وتاتش	التزام سعر افرادي حد أدنى	التزام سنوي حد أدنى	الأفصاح للعارضين عن عدد الرسائل المرسلة كمعدل شهري
تاتش	0.06 يورو لكل SMS	30 مليون SMS	28.8 = 12*2.4 مليون رسالة سنوياً بدون WhatsApp
ألفا	0.06 يورو لكل SMS	30 مليون SMS	33.66 = 12*2.805 مليون رسالة سنوياً مع WhatsApp

يتبين من الجدول السابق أن شروط المزايدة التجارية كانت متساوية برغم انخفاض عدد الرسائل المفصح عنها في مزايدة تاتش وهذه نقطة ايجابية ومتقدمة في مزايدة تاتش.

مشروع ٥
A28
(٣)

دعوة العارضين

ان الجدول التالي بين أن عدد العارضين المدعوين الى مزايدة تاتش وصل الى 25 عارض بينما تم دعوة 12 عارض الى مزايدة الفا ، يتبين من الجدول أيضاً أن 7 عارضين قد تمت دعوتهم في كل من المزايدتين وهذا يؤكد مرة أخرى على التنافسية والشفافية وافساح الفرص لأكبر عدد من العارضين الامر التي حرصت عليه شركة تاتش و وزارة الأتصالات.

	العارضين المدعوين المزايدة تاتش		العارضين المدعوين المزايدة ألفا	
1	VOX Carrier	شارك	VOX Carrier	شارك
2	Inmobiles SAL	شارك	Inmobiles SAL	شارك
3	Monty Mobile International Limited	شارك	Monty Mobile International Limited	شارك
4	TATA Communications	شارك	TATA Communications	لم يشارك
5	Infobip Limited	شارك	Infobip Limited	لم يشارك
6	Orange International Carrier	شارك	Orange International Carrier	لم يشارك
7	Schin	لم يشارك	Sinch	لم يشارك
8	Terranet SAL	شارك	Vodafone	لم يشارك
9	JA-SQUARE-LEB SAL	شارك	BICS	لم يشارك
10	GMS – Global Messaging Services	شارك	Route Mobile	شارك
11	VAYA Communications (DMCC)	شارك	Mobizone (ARPU+)	شارك
12	Wii Telecom	لم يشارك	MADA	شارك
13	HAUD	لم يشارك		
14	Allied Business Investment	لم يشارك		
15	Sama Telecom	لم يشارك		
16	Belgacom International Carrier	لم يشارك		
17	Etisalat	لم يشارك		
18	My Country Mobile	لم يشارك		
19	Compatel	لم يشارك		
20	BTC -Batelco	لم يشارك		
21	Dexatel	لم يشارك		
22	EDCH	لم يشارك		
23	Vonage	لم يشارك		
24	Tecomsa	لم يشارك		
25	China Skyline	لم يشارك		

تقييم وقبول العارضين

يتبين من الجدول السابق أن 5 عارضين تم قبول عروضهم في مزايدة تاتش من أصل ال12 الذين قاموا بتقديم عروضهم بينما تم قبول عروض العارضين الست في مزايدة ألفا والجدير ذكره أن العارضين المقبولين في مزايدة تاتش تم قبولهم جميعاً في مزايدة ألفا بينما المرفوضين في مزايدة تاتش لم يشاركوا في مزايدة ألفا برغم أن قانون الشراء العام يسمح لهم ذلك وهذا دليل اضافي على مهنية وكفاءة فريق تاتش حيث جاءت نتائج التقييم منسجمة مع نتائج التقييم في مزايدة ألفا التي كانت تخضع لأجراءات قانون الشراء العام بينما مزايدة تاتش لم تفعل ذلك بسبب عدم سريان القانون في حينه.

الجمهورية اللبنانية
وزارة الاتصالات
أمانة سر الوزير

نتائج المزايدتين

بنتيجة التقييم في كل من المزايدتين يتبين أن هناك 3 عارضين شاركوا في كل من المزايدتين وتم قبول عروضهم وجاءت نتائجهم كالتالي:

	الحد الادنى المقبول		المفصح عنه		INMOBILE		VOX		MONTY	
	مزايدة تاتش	مزايدة الفا	مزايدة تاتش	مزايدة الفا	مزايدة تاتش	مزايدة الفا	مزايدة تاتش	مزايدة الفا	مزايدة تاتش	مزايدة الفا
عرض السعر الافرادي للرسالة للسنة الاولى (يورو)	0.06	0.06	0.06	0.06	**0.075**	0.13	0.65	**0.105**	0.07	0.11
عرض الارقام حجم الرسائل للسنة الاولى (مليون رسالة)	30	30	28.8 بدون واتساب	33.66 مع واتساب	31	34.8	30.6	**46.666**	30	43.2
قيمة الالتزام على 3 سنوات (مليون يورو)	5.674	5.674			7.379 بعد تعديل العقد 16.237	14.88	6.852	**17.9**	7.108	16.008

يتبين بشكل واضح أن الشروط التجارية التي وضعت في كلتا المزايدتين هي متطابقة و والالتزام السنوي بالحد الأدنى لحجم الرسائل يعكس الارقام الواقعية بكل من المزايدتين ولكن الالتزام السنوي الذي قدمه العارض VOX الرابح في مزايدة ألفا يتعدى الـ 50% من الحد الأدنى ليصبح التزامه على 3 سنوات 17.9 مليون يورو بينما نفس العارض قدم في مزايدة تاتش عرض التزام على 3 سنوات 6.852 مليون يورو فقط.

بنتيجة المقارنة للمراحل الثلاث بدءاً من الدعوات الى التقييم النهائي يمكن القول أن المزايدتين التين أجريتا بناء للقوانين المرعية الأجراء كل في وقتها، كانتا متشباهتين الى حد بعيد بل أن تاتش طالبت بالتزام سنوي 30 مليون بينما معدل الرسائل السنوي هو 28.8 مليون وهذه خطوة ايجابية من تاتش، لكن العروض الخمسة المقدمة أتت متدنية مقارنة مع مزايدة ألفا برغم أن 3 منهم شاركوا في المزايدتين، لكن هذا الأمر لا ينفي قانونية المناقصة ولا يبرر الغاءها وفسخ العقد معها.

يجدر الأشارة أن وزارة الاتصالات وبالتنسيق مع شركة تاتش عملت على اتخاذ اجراءات من شأنها زيادة مداخيل قطاع الأتصالات عبر رفع السعرالافرادي لكل رسالة نصّية ليصبح متساوي مع السعر المعتمد في الفا والبلغ 0.105 سنت وكذلك تعمل على النظر بالاتفاقية الخاصة بتطبيق واتساب من خلال ادخال نظام ال DPI مما يساهم بزيادة 20% من حجم الرسائل الواردة والخاضعة للتعرفة، اضافة الى استخدام كل الوسائل التقنية المتاحة لمنع تسرب رسائل A2P عبر الوسائل غير الشرعية مثل الطرق الرمادية Gray Routes أو الاتصال السريع Flash Call وهما تقنيتان متوفرتان ومعتمدتان من قبل العارض الرابح.

فيما يتعلق بالتطور التكنولوجي الذي تم ذكره في تقريركم، نلفت نظركم الى أنّ ميزة الـ Flash Call متضمنة فعلاً في التكنولوجيا المعتمدة من قبل العارض المتعاقد مع شركة تاتش التي لا يشوبه أي شائبة، فانّ مقارنة التطور التكنولوجي فيما بين الشركتين المشغلتين لشبكة الخلوي غير جائزة.

أما وقد صدر التقرير رقم 4 عن هيئة الشراء العام يطلب فيه الغاء نتيجة المزايدة واجراء مزايدة جديدة فان الاسئلة التالية تطرح بجدية ونطلب منكم انارتنا بأجوبة عليها كي يتنسى لنا الوضوح في الرؤيا وتفادي المحظور:

1- كيف يمكن مواجهة الرابح بالمزايدة في حال تقدم لدى المراجع المختصة بدعوى العطل والضرر ودعوى التعويض عن الربح الفائت؟ مع العلم بأن الرابح قد بدأ العمل وتكبد بمصاريف وتكاليف شراء وتركيب الاجهزة الخاصة بالمشروع.

2- كيف لنا ان نحافظ على مصداقية الوزارة وشركتي الخلوي اذا تم الغاء مزايدة قانونية دون اسباب وجيهة واعادة اطلاقها مرة اخرى؟

3- في ظل انكشاف اسعار كل من المشتركين في مزايدتي الفا وتاتش كيف يمكن تفسير هذا الانكشاف في ظل المادة 6 من قانون الشراء العام لاسيما البند الثالث حيث ينص على على عدم الجواز لأي شخص افشاء اي معلومات تقنية أو مالية؟

4- في حال اعدنا المزايدة وكان هناك اعتراضات مثل ما يحصل الان كيف تتصرف الوزارة تجاه ذلك؟ انعيد المزايدة ؟

5- في حال كانت النتائج المالية أعلى قليلاً من التعرفة الحالية، على سبيل المثال 0.106 سنت للرسالة، فهل ستعاد المزايدة لدى شركة الفا؟

6- سنداً للمادة 113 من قانون الشراء العام، ما رأيكم من قانونية المزايدة وبنتيجتها قانونية العقد الموقع؟ لا سيما أن المادة المذكورة واضحة وصريحة في تحديد القانون الواجب تطبيقه على عملية الشراء العام حيث نصت صراحة على أنه: " *تطبق على عمليات الشراء الجارية والتي تم الأعلان عنها قبل دخول هذا القانون حيز التنفيذ القوانين النافذة بتاريخ الاعلان عن الشراء*" وعليه فان عملية الشراء موضوع رأيكم الحاضرخاضعة للأحكام السابقة بتاريخ الاعلان عن الشراء، أي لقانون المحاسبة العمومية، علما أن التأخير في ابرام العقد لا يغير مما تقدم ولا يجعل من أي تاريخ لاحق بمثابة الاعلان عن الشراء، كما لا يحول دون اعتبار عملية الشراء التي اجرتها شركة تاتش من عمليات الشراء الجارية بمنطوق المادة 113، لاسيما وأن المزايدة قد استكملت اجراءاتها باعلان العارض الرابح وبتوقيع العقد وتنفيذه.

7- هل التأخير في توقيع العقد أو حتى تفاوت التعرفة مع شركة الفا (التي تم تداركها) لمزايدة لم تجرى في ظل قانون الشراء العام الجديد مبررين قانونين كافيين لأعادة المزايدة أو لفسخ العقد؟

بناء لكل ما جاء نقترح عليكم تزويدنا بالاجابات المناسبة ليبنى على الشيء مقتضاه.

مع كامل الاحترام والتقدير

وزير الاتصالات
المهندس جوني القرم

Beirut, February 18, 2022

Ref: MoT/22-0148/MIC2/COM

His Excellency Eng. Johnny CORM
Minister of Telecommunications
Republic of Lebanon

Subject: **A2P International SMS RFB - BID Opening**

Your Excellency,

Further to MoT letter reference 4344/1/M dated December 20, 2021, MIC2 launched the RFB for the provision of A2P International SMS services on December 22, 2021 with the submission deadline being on 15 February 2022.

MIC2 invited 25 bidders, and only 10 bidders applied as per the below table:

Vendor Name		Submission Status
Vox Carrier	1	Submitted
Orange International Carrier	2	Submitted
Terranet SAL	X	Submitted
TATA Communications	X	Submitted
Infobip Limited	X	Submitted
VAYA COMMUNICATIONS (DMCC)	5	Submitted
JA-SQUARE-LEB SAO	X	Submitted
Inmobiles SAL	4	Submitted
Monty Mobile International Limited	3	Submitted
GMS - Global Messaging Services	X	Submitted
EDCH		Did Not Submit
Wii Telecom		Did Not Submit
HAUD		Did Not Submit
Allied Business Investment		Did Not Submit
Sama Telecom		Did Not Submit
Belgacom International Carrier Services SA		Did Not Submit

Vendor Name	Submission Status
Etisalat	Did Not Submit
My Country Mobile	Did Not Submit
Compatel	Did Not Submit
BTC – Batelco	Did Not Submit
Dexatel	Did Not Submit
Sinch	Did Not Submit
Vonage	Did Not Submit
Tecomsa	Did Not Submit
China Skyline	Did Not Submit

Based on the above, MIC2 hereby invites MoT's observers to participate in the A2P Committee meeting to be held within one week as of the receipt by MoT of the subject letter, to open the said submitted sealed envelopes.

MIC2 remains available for any further clarification that the MoT may require.

Sincerely Yours,

Salem Itani

Chairman – General Manager

Enclosure(s): MoT letter reference 4344/1/M dated 20 December 2021

Beirut, 18 May, 2022
Ref: MoT/22-0488/MIC2/COM

His Excellency Eng. Johnny CORM
Minister of Telecommunications
Republic of Lebanon

Subject: **A2P International SMS – Technical and Commercial Evaluation**

Your Excellency,

Following MoT letter reference 4344/1M. dated May 10, 2022, the Sealed Commercial Offers for the technically qualified bidders were opened in the presence of MoT Observers, Mr. Joseph Fadous and Mr. Mazen Osseiran.

The final assessment is based on 30% for the Technical and 70% for the Commercial Evaluation.

The rankings in terms of Technical and Commercial Offers for the A2P International SMS - RFB are as follows:

A- Technical Results

Bidders in terms of best Technical score are ranked as follows:

Technical Grade Over 30	
MADA	27.1
Orange	26.8
INMobiles	26.6
Monty	26.2
VOX	22.7

مشروع
A2P

6

B- Commercial Results

Bidders in terms of best Commercial score are ranked as follows:

Commercial Grade Over 70	
INMobiles	70
MADA	67.7
Monty	67.4
VOX	65
Orange	54.6

C- Overall Ranking

Bidders in terms of best overall score are ranked as follows:

Final Score Over 100	
INMobiles	96.6
MADA	94.7
Monty	93.6
VOX	87.7
Orange	81.5

Below is a summary of the Commercial offers that were provided by the bidders:

Bidder Name	Revenue-Year 1	Revenue-Year 2	Revenue-Year 3	Total
INMobiles	€ 2,325,000.00	€ 2,470,000.00	€ 2,584,000.00	€ 7,379,000.00
MADA	€ 2,246,400.00	€ 2,373,120.00	€ 2,513,059.92	€ 7,132,579.92
Monty	€ 2,100,000.00	€ 2,362,500.00	€ 2,646,000.00	€ 7,108,500.00
VOX	€ 1,989,000.00	€ 2,272,050.00	€ 2,591,820.00	€ 6,852,870.00
Orange	€ 1,750,000.00	€ 1,925,700.00	€ 2,082,400.00	€ 5,758,100.00

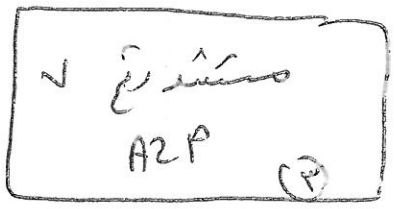

Based on the Technical and Commercial Evaluations, and in order to maximize the revenues and cash flow that can be generated from the international A2P SMS, MIC2 hereby seeks MoT's approval to perform a second commercial round with sealed envelopes limited to the top ranked three bidders being Inmobiles, Mada and Monty, in the presence of the MoT observers.

Moreover, MIC2 hereby requests the MOT approval on the enclosed A2P International SMS draft agreement and remains available for any further clarification that the MOT may require.

Sincerely Yours,

Salem Itani

Chairman – General Manager

Enclosure(s): A2P SMS Agreement
Commercial Evaluation
Revenue File

Beirut, 15 June, 2022

Ref: MoT/22-0584/MIC2/COM

His Excellency Eng. Johnny CORM
Minister of Telecommunications
Republic of Lebanon

Subject: **A2P International SMS**

Your Excellency,

Following MoT letter reference 4344/1M21 dated 3 June 2022, and taking into consideration the below:

- The tight cash flow of MIC2 due to limited fresh USD currency income.
- The collection of MIC2 which is mainly in LBP.
- The expenses of MIC2 that are mainly in fresh USD or its equivalent in LBP.
- The MIC2 letter reference MoT/22-0488/MIC2/COM dated 18 May 2022.

MIC2 reiterates its recommendation, subject to MOT discretion, to proceed with a second commercial bidding round among the top three ranked bidders differing in around 3% as bid result.
Whereby, this final round shall lead to additional increase in Fresh Euros revenues and collection terms (Annual Prepayment) following the bidders' competition for the interest of MIC2.

Offers should be submitted in sealed envelopes and the final assessment will be based on the best revenue and payment terms.

MIC2 remains available for any further clarification that MoT may require.

Sincerely Yours,

Salem Itani
Chairman – General Manager

Enclosure(s):

REPUBLIC OF LEBANON
MINISTRY OF
TELECOMMUNICATIONS
The Minister

9 مشفوع
A2P

Reference: 4344/1/M21

Date : 03 JUN 2022

(9)

Mr. Salem ITANI
Chairman & General Manager
MIC 2
Beirut Central Building
Bashoura – Fouad Chehab Avenue

CONFIDENTIAL

Subject: A2P International SMS – Technical and Commercial Evaluation.

Dear Mr. ITANI,

Further to your letter dated May 18, 2022 (Ref MOT/22-0488/MIC2/COM), evidencing the need to proceed with the winner of the A2P International SMS – RFB being INMobiles based on the final assessment evaluation 30% for the Technical and 70% for the Commercial and to approve the enclosed draft agreement, you are hereby authorized to proceed with the winner of the RFB being INMobiles. As for the attached draft agreement MIC2 is requested to negotiate it with the winner and send it back to MOT for prior approval.

Also, note that only one commercial round will be accepted for every tender launched by MIC2.

جولة واحدة فقط

Johnny CORM

LEBANESE REPUBLIC
MINISTRY OF TELECOMMUNICATIONS
THE MINISTER

Minister of Telecommunications

S.F.

RECEIVED
WITH ALL RIGHTS RESERVED
03 JUN 2022
EXECUTIVE OFFICE
MIC2

Mobile Interim Company No. 2 SAL

touch | Beirut Central Building | Plot No. 1526
Bashoura, Blocs B and C | Fouad Chehab Avenue
P.O box 175051 | Beirut, Lebanon

T | +961 1 566 111 | +961 3 792 000
F | +961 1 564 185 | +961 1 792 020

www.touch.com.lb

Beirut, 20 June, 2022

Ref: MoT/22-0584/MIC2/COM

His Excellency Eng. Johnny CORM

Minister of Telecommunications

Republic of Lebanon

Subject: **A2P International SMS**

Your Excellency,

Following MoT letter reference 4344/1M21 dated 3 June 2022, and taking into consideration the below:

- The tight cash flow of MIC2 due to limited fresh USD currency income.
- The collection of MIC2 which is mainly in LBP.
- The expenses of MIC2 that are mainly in fresh USD or its equivalent in LBP.
- The MIC2 letter reference MoT/22-0488/MIC2/COM dated 18 May 2022.

MIC2 reiterates its recommendation, subject to MOT discretion, to proceed with a second commercial bidding round, in the presence of MoT observes, among the top three ranked bidders being, INMobiles, Mada and Monty, differing in around 3% as bid result.
Whereby, this final round shall lead to additional increase in Fresh Euros revenues and collection terms (Annual Prepayment) following the bidders' competition for the interest of MIC2.

Offers should be submitted in sealed envelopes and the final assessment will be based on the best revenue and payment terms.

MIC2 remains available for any further clarification that MoT may require.

Sincerely Yours,

Salem Itani

Salem Itani.

Chairman – General Manager

Sent to MoT
20 JUN 2022
From MIC2 GM Office

الجمهورية اللبنانية
دائرة أمانة سر الديوان
الرقم: ٢٠٢٢/٣٤٠١
الورود: ٢٠٢٢/٨/٢٥
سرية وعاجلة
وزير الاتصالات
م. جوني القرم

Ja-Square

بيروت في 2022/8/1

طعن بالنتيجة المتعلقة ب International A2P SMS المجراة لدى شركة MIC2

مقدمة الطعن: شركة Ja-Square S.A.L

جانب معالي وزير الإتصالات السيد جوني القرم الموقّر،

بالإشارة إلى الموضوع أعلاه، جئنا نخطركم بما يلي:

لقد قامت شركتنا بالمشاركة بالمزايدة التي طرحتها شركة Touch بالخصوص المذكور بالإشتراك مع شركة Protel S.A.L.، ولأسباب نجهلها لم يتم اعتماد شركتنا من ضمن العارضين المقبولين ولنا مراجعة قانونية بهذا الخصوص اذا ما تم رفض طعننا هذا، علماً بأننا مستوفيين كافة الشروط المقبولة ولا ندري على اي أساس تم التقييم الفني او التجاري.

مؤخراً، علمنا بأن المزايدة المذكورة قد رست على إحدى الشركات على أساس مستندات ومعلومات غير صحيحة تمّ الاستحصال عليها خصيصاً لأجل التمكن من الإشتراك بهذه المزايدة، فضلاً عن عدم استيفاء تلك الشركة للشروط التي تمّ اشتراطها من قبل MIC2، وذلك كالآتي:

اولاً: مخالفة الشركة الفائزة لأحد شروط "RFB Killing Factors" لجهة حيازة حصرية خدمة A2P لدى ثلاثة مراجع التي تخدم عشرون مليون مشترك وأكثر:

بهذا الخصوص لقد ابرزت الشركة المذكورة مستندات ادّعت بموجبها حيازتها حصرية خدمة A2P في "اليمن" علماً بأن هذه الخدمة تقدمها حصراً شركة Protel S.A.L. وفقاً للمستندات المبرزة ربطاً، وبالتالي فإن المستند المبرز بهذا الخصوص من الشركة الفائزة هو موضع شك وتساؤل تاركين لكم اتخاذ الاجراءات اللازمة بهذا الصدد.

استناداً لما تقدم، بات ثابتاً عدم صحة ووجوب عدم الاعتداد بعقد الحصرية الذي ابرزته الشركة والمتعلق بشركة (Sabafone Yemen).

وبناء عليه يصبح عدد المشتركين بعقدي الحصرية المبرزين من الشركة والمتعلقين بكل من Korektel Iraq (ثمانية ملايين مشترك) و Kcell Kazakhestan (7,9 مليون مشترك) وكل ذلك بحسب المعلومات المعروفة في الأوساط في مجال الاتصالات، وبذلك ينتفي شرط الحصرية لثلاثة شركات فضلاً عن انتفاء عدد المشتركين الذي بات لا يتجاوز 16 مليون مشترك.

HEAD OFFICE
104 Rue National, 5th Floor
59800 Lille, France
T +33 35 90 51 90 6
E info@ja-square.com

MIDDLE EAST & NORTH AFRICA
3rd Floor, Arab Bank bldg, Bank St
Riad Al Solh, Beirut, Lebanon
P.O. Box 11-8213
T +961 1 989 141/2
www.ja-square.com

Ja-Square

مستند ١١
A2P (٣)

ثانياً : مخالفة الشركة الفائزة لشرط وجود خمس سنوات خبرة في مجال "Monetization A2P":
بحسب شروط المزايدة، يقتضي على الشركة العارضة ان تكون لديها خبرة في هذا المجال لا تقل عن خمس سنوات ونظراً لما سبق بيانه في الفقرة السابقة باتت الخبرة التي تحوزها الشركة الفائزة كالآتي :

- Kcell Exclusivity: ابتدات في حزيران /2021 (الخبرة سنة واحدة).
- Korek Telecom Exclusivity : ابتدات في آذار /2021 (اقل من سنة ونصف خبرة).

لـــــــــذا،

جئنا بكتابنا هذا ونحن على يقين بحرصكم على احقاق الحق وعدم تعريض المزايدة لأي طعن قضائي من شأنه وقف العمل بتلك المزايدة وإلحاق أفدح الأضرار من جراء ذلك بشركة MIC2،

نطلب منكم اتخاذ القرار بتشكيل لجنة فنية و أخرى تجارية بإشراف وزارة الإتصالات وشركة MIC2 لأجل التحقق من الشكوك المشار من قبلنا بهذا الخصوص والتثبت من صحتها، ليصار إلى إجراء دورة ثانية لتلك المزايدة تكون بإشراف لجنة مؤلفة من MIC2 ووزارة الإتصالات لإجراء تقييم صحيح من الناحية التقنية والتجارية حفاظاً عى مبدأ المساواة وتساوي الفرص لدى جميع العارضين المؤهلين أو بإجراء ما ترونه مناسباً بحسب رأيكم، ومع احتفاظنا بحق التقدم بالإجراءات القضائية اللازمة إذا لزم الأمر.

بكل تحفظ واحترام

رئيس مجلس الإدارة
محمد الزين الجمل

Ja Square

CONFIDENTIAL
8/17/2023 10:06:03 AM

HEAD OFFICE
104 Rue National, 59 Bor
59800 Lille, France
T +33 35 90 51 90 6
E info@ja-square.com

MIDDLE EAST & NORTH AFRICA
3rd Floor, Arab Bank bldg. Bank St.
Riad Al Solh, Beirut, Lebanon
P.O. Box 11-8213
T +961 1 989 141/2
www.ja-square.com

CELESTATEL

"Without Prejudice"

Beirut, July 29, 2022

His Excellency Eng. Johnny Corm

Minister of Telecommunication

Republic of Lebanon

Subject: International A2P SMS Bid – MIC2 (Touch)

Your Excellency,

Reference to the above mentioned subject, please note that our company Celestatel is well established in all value-added services including A2P services. However, when Touch launched its bid for international A2P SMS services, Celestatel was informed about a number of killing factors required to be accepted in the process, and was in the process of forming a Consortium with another sister company, to achieve these requirements ,but due to lack of time Celestatel refrained from participating in the said bid knowing that despite its substantial qualifications and references, it couldn't fulfill the requirements imposed by Touch without such Consortium.

Recently, it came to Celestatel's knowledge that the winner of the bid does not fulfill any of the required killing factors, mainly the following:

- **The Vendor shall provide minimum 3 references with similar deployments serving operators with cumulative subscriber counts of more than 20 million:**

  Accordingly the awarded participant should provide the following:

  1- The proof that they are the exclusive partner of Sabafon Yemen noting that the aforementioned is exclusive partner of another aggregator, in order to clarify the contradicting information in the market.

  2- Sharing the contact details from each reference MNO so the references can be crossed checked and confirmed.

مشروع ١٢ A2P

3- If not proven, then the criteria required to match 3 references & at least 20 million subscriber base doesn't apply on this Vendor.

- **The Vendor shall have minimum 5 years of experience in A2P monetization platforms:**

The awarded Vendor should show and prove doing this monetization in these specific services since more than 5 years. On both aggregating the traffic from International OTTs and SMS Firewall implementation.

The awarded Vendor doesn't have a 5-year track of experience in exclusively monetizing Mobile Operators as per market information.

- **The Vendor must be a credible company with at least 5 years of operations in the A2P SMS monetization:**

The Awarded Vendor should share the date of signature of contract of the first exclusive deal which should be supported by a screenshot from the agreement /references from those operators along with contact details / other proofs and docs.

- **The Vendor should have a proven track of operations across the world and serving operators which subscriber's cumulative counts are higher than 20 million:**

3rd Mobile Operator to be confirmed and accordingly to confirm total number of subscribers served.

This leads Celestatel to raise this matter to your Excellency in order to clarify on what basis the company was awarded the bid without fulfilling the required killing factors, and how they were prequalified to participate in the bid.
Celestatel requests from your excellency to take the needed procedures starting with your instructions to MIC2 to assign a commercial investigation team to secure the rights for all participants, such that a second commercial bidding round in the presence of MoT observers, should be done to preserve fair basis for all participants after proofing the commercial evaluation breaches as mentioned above.

Celestatel remains available for any further clarification that MoT may require, Celestatel preserve its right to revert to competent authorities to also investigate this matter.

With all due reservations
Mr. Mohammad Nahhas
Business Development Director at Celestatel LTD.

Mohammad N. CELESTATEL LTD

8/17/2023 10:06:05 AM
CONFIDENTIAL

(5)

Beirut, October 5, 2022

Ref: MoT/22-0824/MIC2/COM

مستند رقم ١٣
A2P

His Excellency Eng. Johnny CORM
Minister of Telecommunications
Republic of Lebanon

Subject: **A2P International SMS Bid (Outcomes and Conclusion)**

Your Excellency,

Reference to MIC2 letter MoT/21-0707/MIC2/COM dated 4 November 2021 and MoT letters 4344/1/M dated respectively 1 December 2021, 13 December 2021 and 20 December 2021; MIC2 launched the RFB for the provision of A2P International SMS services on 22 December 2021, by adopting the following killing factors instructed by MoT:

- Be a credible established company with at least 5 years of operations in the A2P SMS monetization
- Have a proven track of operations across the world, and serving operators which subscribers' cumulative counts are higher than 20 million.

(MIC2 required a minimum of 3 operator references as per RFB best practices)

I- Bid Progress

MIC2 invited 25 bidders, among which 10 bidders applied for the RFB. Technical Offers were opened with the presence of MoT Observers based on the MoT Letter 4344-21/1/M dated 14 March 2022.

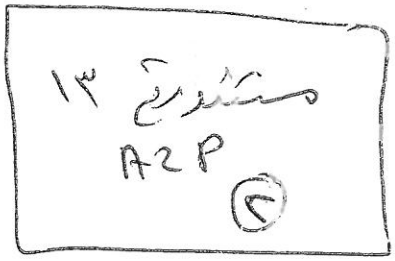

Out of the received 10 bidders' offers, five were technically disqualified as per the below table:

Vendor	Technical Evaluation - Reason of Disqualification
Global Message Services	The vendor does not have a history working in A2P business.
JA Square	The vendor did not meet the requirement to provide at least 3 references of similar deployment at another operator.
Tata Communications	The vendor does not have 3 references with Firewall deployment. Moreover, the provided technical documentation does not explicitly mention most of the features that are required.
Terranet	The provided references do not belong to Terranet; however, they belong to different companies Route Mobile limited and 365 squared.
Infobip	The vendor has enclosed prices in one of their correspondences with us, and as per the killing factors, the vendor is considered disqualified.

- Following the bid's process, MIC2 invited the MoT observers to participate in the opening of the commercial envelopes for the below compliant bidders as per MIC2 letter Ref: MoT/22-0427/MIC2/COM dated 6 May 2022:
  - InMobiles
  - Orange
  - VOX Carriers
  - MADA (VAYA) Communications
  - Monty Mobiles

- The Technical and Commercial evaluations were stated in MIC2 letter reference MOT/ 22-0488/MIC2/COM dated 18 May 2022 as per the below:

Technical and Commercial Evaluations:

Technical Grade Over 30	
MADA	27.1
Orange	26.8
INMobiles	26.6
Monty	26.2
VOX	22.7

Commercial Grade Over 70	
INMobiles	70
MADA	67.7
Monty	67.4
VOX	65
Orange	54.6

Final Score Over 100	
INMobiles	96.6
MADA	94.7
Monty	93.6
VOX	87.7
Orange	81.5

Bidders Revenues:

Company	Revenue-Year 1	Revenue-Year 2	Revenue-Year 3	Total	Prepayment
INMobile	€ 2,325,000.00	€ 2,470,000.00	€ 2,584,000.00	€ 7,379,000.00	Yearly
MADA	€ 2,246,400.00	€ 2,373,120.00	€ 2,513,059.92	€ 7,132,579.92	Six months
Monty	€ 2,100,000.00	€ 2,362,500.00	€ 2,646,000.00	€ 7,108,500.00	Yearly
VOX	€ 1,989,000.00	€ 2,272,050.00	€ 2,591,820.00	€ 6,852,870.00	Six months
Orange	€ 1,750,000.00	€ 1,925,700.00	€ 2,082,400.00	€ 5,758,100.00	Six months

- MoT has approved and officially confirmed that InMobiles has won the A2P exclusivity as per the final assessment evaluation 30% on the technical and 70% on the commercial based on MoT letter 4344/1/M21 dated June 3, 2022.

- Following the above, as the results of top ranked bidders are very close, MIC2 has requested to perform a second commercial round limited to the top ranked three bidders being Inmobiles, Mada and Monty, as per MIC2 letter ref: Ref: MoT/22-0488/MIC2/COM dated 18 May 2022. Followed by the same reiteration through MIC2 letter ref: MoT/22-0584/MIC2/COM dated 20 June 2022.

- MoT letter ref: 4344/1/M21 dated 3 June 2021 authorized to proceed with the winner of bid stating that one Commercial round will be accepted for every tender launched by MIC2.

II- Ja Square and Celestatel Complaints

MIC2 received on 13 and 29 July complaints by email, stating that the winner does not fulfill the bid requirements (emails enclosed). This was followed by MoT letter reference 3201/1/M dated 18 August 2022, regarding the same complaints from Ja Square and Celestatel.

Accordingly, MIC2 investigated these complaints and asked InMobiles to provide the below documents to be certified at the Lebanese consular authorities in the country of issuance:

- Three recently issued references of similar international A2P SMS deployments with operators.
- A document evidencing the cumulative count of subscribers of the above operators.

It is noteworthy that Celestatel company didn't apply for the bid being not satisfying the bid requirements / killing factors as per their claim.

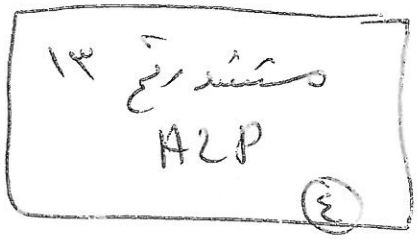

III- InMobiles Response

InMobiles has provided MIC2 with three references of operations (Operators) related to A2P International SMS; being signed respectively with the three Operators in 17 March 2021, 11 August 2021 and 27 January 2022. The Operators are Kcell, Korek and Sabafon.

These references were validated by the CEO's of each operators along with a copy of the A2P Agreements (emails and agreements enclosed).These references were not certified by the Lebanese consular authorities in the countries of issuance due to the unstable situation in Iraq and the absence of Lebanese embassy in Adan.

- Sabafon Yemen Case:

MIC2 investigation showed that Sabafon is divided into two Operations following the country situation. In fact, InMobiles has an agreement with Sabafon Aden which is controlled by the government and GSMA approved as per the below:

- Yemen Mobile Phone Company - Sabafon (gsma.com): https://infocentre2.gsma.com/organisation/06384/Pages/default.aspx
- Profile | Sabafon Yemen : https://www.sabafon.com/profile/en

On the other hand, the complaint received from Ja Square is related to Sabafon Sanaa, having the same brand as Sabafon Aden with a different CEO:

- ABOUT US – Sabafon https://www.sabafon.com.ye/en/about-us/

- Subscribers Count Case:

Regarding for the cumulative count of subscribers, which should exceed 20million subscribers as per the killing factors, InMobiles has provided MIC2 with these information by email, as they could not retrieve such info from GSMA:

Subscribers Count		
Operator Name	**InMobiles Figures**	**Company Profile Check**
Korek	8 Million	7+ Million
Kcell	12 Million	10 Million
Sabafone	3 Million	3+ Million
Total	**23 Million**	**20+ Million**

MIC2 has conducted a web search to confirm the subscriber's count of InMobiles. (Links attached)

مشروع ١٣
A2P

IV- Conclusion

In view of all the above and following MIC2's investigation and analysis, it is worth highlighting the below:

- The winner has a general experience in the A2P SMS business while shown limited experience in the A2P International SMS business (first signed reference was in March 2021).
- The source of killing factors may had disqualified other possible eligible A2P International SMS providers.

Accordingly, in order to ensure optimal bid issuance and results, it is highly recommended to adjust the killing factors for any upcoming use as follows:

- Be a credible established company with more than three years of direct operations in the A2P International SMS business.
- Have a proven track of operations across the world, serving directly the operators with A2P International SMS for subscribers' cumulative counts higher than 20 million (or) have a minimum of three internationally known operator references serving them as a main provider of A2P International SMS

Finally, based on the issued RFB for A2P International SMS services with the set killing factors, the resulted bid evaluation, MoT authorization to proceed with the winner, InMobiles response on MIC2's enquiries. MIC2 hereby seeks MoT approval to proceed with the signature of A2P International SMS agreement with winner being InMobiles.

أرل نفذ رقمة Inmobile لاعلى أقل ١٠٠
ونتضح تعديل الشروط ان يكون لديه تاريخ سنوات خبره

- تقبل عارض ليس لديه الربط العلوية
- خلو من اعلى دنى الشروط

الشروط سنة / لو تم تطبيق كانت اعلى
شركات كبيرة

اذا ربط الشركة لاشئ لشخص عارض تحكيم
اعطوه اقتراحي لتعديل الربط الشركة
وشاورا بحثا خطوة بخطوة وظيفة

هل وفقت بنسخة اعلى
تقترح تعديل الربط الشركة
بإيجاز سؤال لاعلى الموقع

45

الجمهورية اللبنانية
وزارة الاتصالات
نسخة عن الأصل

مشروع ١٤
A2P

International A2P SMS Agreement

INMOBILES S.A.L., a company incorporated at the Register of Commerce in Baabda under № 2007438, whose registered office is located at Center 2001, Mkalles, Metn, Lebanon (hereinafter referred to as the "First Party" or "INMOBILES").

AND

Mobile Interim Company № 2 S.A.L., a company incorporated at the Register of Commerce in Beirut - Lebanon under № 1000382, whose principal place of business is at Touch Building (Beirut Central Building – Blocs B and C), Fouad Chehab Avenue, Beirut, Lebanon (hereinafter referred to as the "Second Party" or "MIC2")

Both herein after referred individually to as "Party" or collectively as "*Parties*".

Preamble:

Whereas, MIC2 operates the second mobile network for the account and for the benefit of the Republic of Lebanon;

Whereas, MIC2 had launched a request for bidding (RFB) for the provision of International A2P SMS services;

Whereas, INMOBILES has been selected to be the service provider and subsequently was awarded the agreement for the provision of International A2P SMS services;

IT IS NOW AGREED BETWEEN BOTH PARTIES ON THE FOLLOWING:

1. The above Preamble, as well as Annex 1 and Annex 2 constitute an integral part of this Agreement.

2. <u>SCOPE</u>

2.1. Subject to the terms and conditions of this Agreement, on an exclusive basis, the Parties shall provide each other the services (Hereinafter referred to as "Services") defined and described in **Annex 1 - Service Addendum** and **Annex 2 – Technical Requirements**, and as per the requirements set out in the BID document. Annex 1 and Annex 2 are attached hereto to form an integral part of this Agreement.

2.2. From time to time the Parties may mutually agree in writing to add or remove Services to or from this Agreement by means of an Addendum to be signed and attached to this Agreement.

7/9/2023 7:16:57 PM
CONFIDENTIAL

3. PRICE, PAYMENT AND TAXES

3.1. The Services shall be provided at the pricing as determined in Annex 1 (Service Addendum) attached hereto.

3.2. MIC2 shall issue one yearly invoice for the yearly minimum committed volume of successfully delivered SMS. Such invoice shall be issued once the SMS Filter Solution is installed on the MIC2's Network, the Network is fully secured and prevents any possible international A2P leakage and all A2P traffic is exclusively routed to INMOBILES SMS Solution & Filter, which is mandatory to start the performance of the Agreement by Vendor and needs to be fulfilled within three months from the date of signature of the Agreement.

In case Vendor exceeds the volume of minimum commitment, MIC2 will issue a new invoice for the excess amount of successfully delivered SMS due ((excess volume * SMS rate) + VAT (if applicable)).

3.3. The settlement of the annual invoice shall be made in one prepayment, within thirty (30) days from issuance of the abovementioned invoice.

Regarding the excess amount stipulated in above Clause (3.2), the relating invoice shall be issued at the end of the contractual year during which the excess was consumed and it shall be settled within (30 days) from issuance date.

3.4. All invoices under this Agreement shall be issued and settled exclusively in Euro currency. Settlement shall be made through direct bank wire transfer from a bank account outside of Lebanon to MIC2's bank account number (to be specified by both parties within a letter to be notified to each other upon the signature of the two parties on the A2P Agreement)

3.5. The transfer or the conversion of funds from any currency into EURO shall be carried by the First Party free of any charge whatsoever to MIC2, that is without imposing any financial burden being expenses, transfer fees, or others on MIC2.

4. BILLING DISPUTES AND NON-SETTLEMENT OF DUES

4.1. The First Party's billable traffic (successfully delivered A2P SMSs) will be based on MIC2's generated CDRs. If any dispute concerning the accuracy of billing data recorded by either party's network. The First Party shall notify MIC2 in writing. Said notice shall set forth in writing all details concerning the disputed traffic.

4.2. Parties shall co-operate to investigate promptly any dispute concerning the accuracy of any billing data recorded by either Party's network, or any other amount payable under this Agreement. The disputing Party shall notify the other of any such dispute in writing.

4.3. In the event where the Parties are unable to reach agreement within two (2) weeks from receiving the abovementioned notice, then the dispute shall be submitted before the competent courts of law in Beirut and settled under the Lebanese laws, rules and regulations.

مستند رقم ١٤
A2P (٣)

First Party shall submit an "on first demand" international irrevocable bank guarantee for the amount of € /1,000,000/ (One Million Euros), in a form and content to be pre-approved by MIC2 prior to signature of the contract, and valid for 13 months from its date of issuance with a possibility for renewal one or several times as MIC2 may request. The issuing bank must be an international recognized bank whose last two years credit rating was at least "A-" (or equivalent) for long term and "A1/A2" (or equivalent) for short term, unless otherwise pre-agreed by MIC2. The payment of the guarantee shall be made directly into the bank account that MIC2 will indicate.

4.5. In the event of failure to settle MIC2's dues as per the payment terms agreed upon, that is within (30) days from relating Invoice issuing date, MIC2 shall be entitled to execute the bank guaranty submitted without prejudice to other legal remedies.

5. **UNSOLICITED TRAFFIC**

5.1. First Party undertakes that it shall not use any Services for any illegal, immoral or improper purpose, or in any manner which contravenes applicable laws and codes, regulatory requirements of the appropriate jurisdiction or Mobile Operator requirements as they exist and as they change over time, and will do its best effort not to allow any third party to do so.
For the same purpose, First Party shall fully abide by the terms of the Deontology Code signed and attached hereto to form an integral part of this Agreement

5.2. Both Parties shall co-operate to prevent, detect and/or eliminate fraudulent use of the Messaging Interworking Services.

5.3. If the First Party operates on more than one Lebanese network, the First Party undertakes not allow inter-operator A2P SMS bypass.

5.4. The First Party shall be liable for damages in the event of intent and gross negligence on its part, or the part of its statutory representatives or employees, or in the event of a breach of contractual obligations owing to neglect.

5.5. The First Party shall be required only to handle the international A2P SMS traffic terminated into MIC2's network, and no other services related to SMS.

5.6. The First Party shall be required to provide periodic statistical reports including but not limited to: performance, geographical segmentation etc. and provide online access to MIC2's technical and commercial teams for such reports.

5.7. The A2P platform shall be installed on-site. Remote access is not allowed on the platform. Only in rare cases and upon approval of MIC2, remote access can be provided via encrypted communication protocols where all activities performed shall be logged and monitored by MIC2. First party must abide by the terms of Annex 2 – Technical Requirements, attached hereto.

5.8 The First Party shall provide free of charge premium support services for the entire solution including Hardware and Software elements.

5.9 The First Party shall be responsible to ensure the continuous availability of spare parts for each HW type to prevent any impact on the service due to a shortage of any HW type.

5.10. The First Party shall not have any access to sensitive content like CDRs and message content information.

(3 of 14)

مشروع ١٤
A2P
(٤)

6. CONFIDENTIALITY

6.1. For the purpose of this Agreement, the Parties undertake that they will keep confidential and will not use for their own purposes any information of a confidential nature, either directly or indirectly ("Confidential information").

6.2. Notwithstanding the above, the Parties agree that information shall not be deemed Confidential Information and the Recipient shall have no obligation to hold in confidence such information, where such information:

a) Is already known to the Recipient, having been disclosed to the Recipient by a third party without such third party having an obligation of confidentiality to the Disclosing Party; or

b) Is or becomes publicly known through no wrongful act of the Recipient, its employees, officers, directors, or agents; or

c) Is independently developed by the Recipient without reference to any Confidential Information disclosed hereunder; or

d) Is approved for release (and only to the extent so approved) by the Disclosing Party; or

e) Is disclosed pursuant to the lawful requirement of a court or governmental agency or where required by operation of law.

6.3. MIC2 may disclose Confidential Information to the Lebanese Ministry of Telecommunications.

6.4. The terms of this Clause shall survive expiry or earlier termination of this Agreement.

7. DURATION, TERMINATION AND SURVIVAL

7.1. This Agreement shall be effective from the date of its signature by the Parties thereto, and shall remain valid for an initial period of three (3) years (the Initial Term) thereafter.

7.2. MIC2 may terminate this Agreement by a 30 (thirty) days written notice to the other party if the other Party breaches any of its obligations under this Agreement and fails to cure such breach within thirty (30) days of receiving written notice of such breach, requiring its cure; or

For the purposes of this sub-clause (7.2), failure of First Party to settle its dues to MIC2 does constitute a breach of this Agreement, without prejudice to MIC2's right to take any further legal action against First Party to preserve and recover its rights, such as the execution of the bank guarantee provided for in above Clause (4.4).

1/9/2023 7:16:58 PM
CONFIDENTIAL

(4 of 14)

Termination for Convenience

MIC2may terminate this Agreement by providing First Party with a written notice thirty (30) days before the date of effective termination.

First Party acknowledges and accepts that no termination for convenience from its part is possible during any contractual year under pain of executing the bank guaranty by MIC2 without prejudice to other legal remedies available to MIC2.

8. **ASSIGNMENT**

8.1. The First Party shall not assign this Agreement, totally or partially, or any right or obligation hereunder.

8.2. However, MIC2 shall have the right to assign, transfer or purport all of its rights and obligations under this Agreement to the Republic of Lebanon or any of its designees, having given the First Party prior written notice of such assignment but without having to obtain their consent prior to such assignment.

9. **FORCE MAJEURE**

9.1. The Parties shall not be liable for any delay or failure of performance caused by a force majeure as defined by the Lebanese laws, rules and regulations, nor shall any delay or failure of performance due to the said force majeure effect be deemed a breach or a default in the performance of this Agreement.
However, the time within which a Party is required to perform any act under this Agreement shall be extended where the delay in the performance of the act is due to any of the events of the said force majeure. In this regard, the Party entitled to the extension of time under any of the provisions of this Agreement shall:

- Notify the other Party promptly of the occurrence of the event resulting in the delay;
- Use its best endeavors to abate the delay, as far as possible; and
- Perform the act delayed immediately after the abatement of the unavoidable delay unless the other Party shall have instructed it not to perform same.

9.2. If the event constituting the force majeure continues for a period of sixty (60) days, then either Party shall be entitled to terminate this Agreement by giving two (2) weeks' notice in writing to the other Party.

10. **NOTICES**

Any and all notices permitted or required to be given hereunder shall be sent to the address first set forth above and deemed duly given upon actual delivery.

11. GOVERNING LAW

11.1. This Agreement, and all matters arising out of or relating to this Agreement, shall be governed by and interpreted in accordance with the laws of Lebanon.

11.2. In the event there is a dispute between the Parties arising out of or otherwise relating to this Agreement, the Parties agree to try in good faith to resolve such dispute. Any and all such disputes that cannot be so resolved by the Parties, within thirty (30) days from the beginning of the good faith trial mentioned herein, shall be submitted to the competent courts in Beirut and settled under the Lebanese laws, rules and regulations.

12. LIABILITY

Whereas the First Party has confirmed upon his own responsibility that all the submitted documents from his side whether for the participation in the bid or for the signature of this agreement are correct, without any defect and legalized by the official authorities,
The first party shall be solely responsible for all the legal consequences whether civil or criminal that may arise in case of any defective provided document from his end.

13. GENERAL PROVISIONS

13.1. The failure of either Party to enforce, at any time or for any period of time, the provisions hereof, or the failure of either Party to exercise any option herein, shall not be construed as a waiver of such provision or option and shall in no way affect that Party's right to enforce such provisions or exercise such option. Any modification or amendment to this Agreement shall be effective only if in writing and signed by both Parties.

13.2. In the event any provision of this Agreement is determined to be invalid or unenforceable, the remainder of this Agreement (and each of the remaining terms and conditions contained herein) shall remain in full force and effect.

13.3. Each Party shall be responsible for its share of taxes and other fiscal duties as may be prescribed by the laws in force.

13.4. This Agreement has been signed in Beirut on ....., in (2) two originals, one being retained by each Party hereto.

INMOBILES S.A.L.	Mobile Interim Company No. 2 S.A.L.
Title: Chairman General Manager	Title: Chairman General Manager
Name: Charbel Fawaz Al Litani	Name: Salem Itani
Signature:	Signature:

١٤ مستند
A2P
(T)

(33)

13.2. In the event any provision of this Agreement is determined to be invalid or unenforceable, the remainder of this Agreement (and each of the remaining terms and conditions contained herein) shall remain in full force and effect.

13.3. Each Party shall be responsible for its share of taxes and other fiscal duties as may be prescribed by the laws in force.

13.4. This Agreement has been signed in Beirut on 22 March 23 (2) two originals, one being retained by each Party hereto.

INMOBILES S.A.L.

Title: Chairman General Manager

Name: Charbel Fawaz Al Litani

Signature: inmobiles SAL

Mobile Interim Company No. 2 S.A.L.

Title: Chairman General Manager

Name: Salem Itani

Salem Itani

Signature:

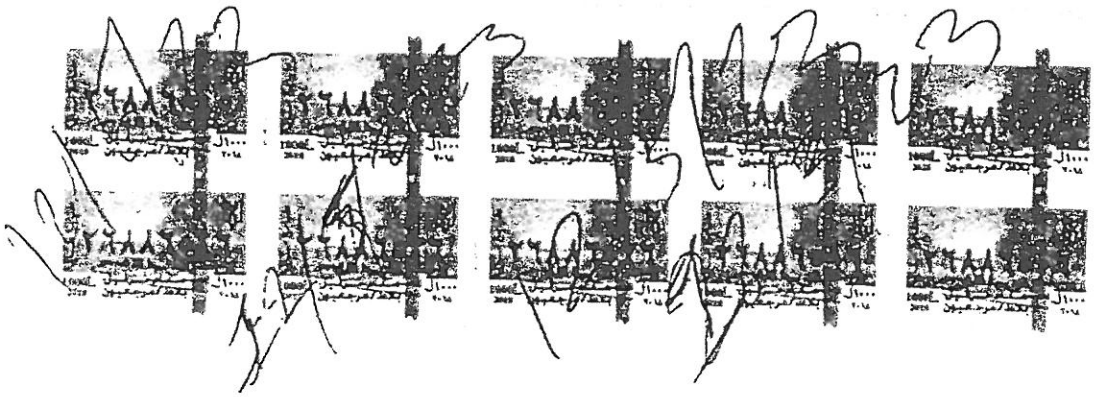

75

مستند رقم ١٤
A2P

Annex 1
SERVICE ADDENDUM

Services provided by MIC2

1. MIC2 shall provide the First Party with Messaging Interworking Services allowing the latter to terminate international SMS traffic into MIC2's network.

2. The First Party shall not use the said Messaging Interworking Services to terminate any traffic which does not adhere to the definition of A2P SMS (which shall mean an SMS where the sender is alphanumeric or a short number), or which is not permitted by applicable laws, or which damages or is likely to cause damage to the network of either Party, or which is spam.

3. Both Parties shall co-operate to prevent, detect and/or eliminate fraudulent use of the Messaging Interworking Services.

4. Per SMS-message fees:

   MIC2 charges all SMS messages upon successful delivery to its subscribers.

   Per SMS-message fees amount as follows:
   . EURO /0.075/, VAT exclusive, in the first contractual year.
   . EURO /0.076/, VAT exclusive, in the second contractual year.
   . EURO /0.076/, VAT exclusive, in the third contractual year.

   Said fees may be subject to change from time to time if so requested by the Lebanese Ministry of Telecommunications.

5. First Party has committed to a Minimum Volume of SMS amounting (31) million SMS throughout the first contractual year.
   For the second contractual year the minimum volume will be (32.5) million SMS, and for the third year, (34) million SMS.

6. In the event of breach of the First Party's commitments in respect of Minimum Volume of SMS and the yearly revenue increase, and owing to the prohibition of termination for convenience as stipulated in Clause (7.3), First Party has acknowledged the right of MIC2 to an indemnity for missed profit, the amount of which shall not exceed 5 Million Euro depending on the date of termination.

7 of 14

30

مستند رقم ١٥
A2P
(1)

Beirut, July 26 , 2023

Ref: MoT/ 23-0764/MIC2/COM

His Excellency Eng. Johnny CORM

Minister of Telecommunications

Republic of Lebanon

Subject: **Addendum to the A2P International SMS Agreement – InMobiles S.A.L.**

Your Excellency,

Further to MoT letter reference 925/1/M dated March 21, 2023, MIC2 hereby informs MoT that the A2P International SMS prices related to InMobiles Bid Agreement have been increased to €0.105 to become as follows:

	Initial Prices			Current Prices			
	Yearly Volume Commitment	Initial Price	Revenue	SMS Price	Revenue	Impact on Revenues over 3 years period	Prepayment
First Contractual Year	31,000,000	€ 0.075	€ 2,325,000.00	€ 0.105	€ 3,255,000.00		€ 2,325,000.00
Second Contractual Year	32,500,000	€ 0.076	€ 2,470,000.00	€ 0.105	€ 3,412,500.00		€ 2,470,000.00
Third Contractual Year	34,000,000	€ 0.076	€ 2,584,000.00	€ 0.105	€ 3,570,000.00		€ 2,584,000.00
Total	97,500,000		€ 7,379,000.00		€ 10,237,500.00	€ 2,858,500.00	

This increase will lead to an additional revenue of € 2,858,500 over a three years period.

- InMobiles Commits to settle a Prepayment for the yearly committed volume of successfully delivered sms, as stated in the above table.
- The remaining balance will be settled as follows :
  - MIC2 shall issue a monthly invoice to cover the price difference between the current and the initial price of the delivered SMS within each month.
  - At the end of each year:
    - If the volume of delivered SMS exceeds the volume of minimum commitment per year, MIC2 will issue a new invoice for the excess amount. The sms rate will be based as per the current price stated in the attached table.
    - If InMobiles did not reach the volume of minimum commitment, MIC2 will issue an invoice for the remaining volume of the yearly committed volume. The sms rate will be based as per the current price stated in the attached table.

    Settlement shall be made within 15 days of invoice issuance date.

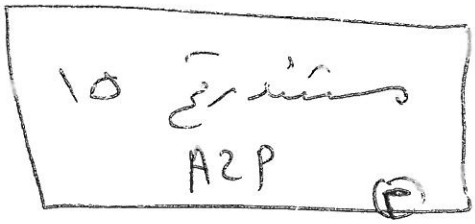

MIC2 hereby seeks MoT approval on the enclosed draft addendum and remains available for any further clarification that the MoT may require.

Sincerely Yours,

Salem Itani

Chairman – General Manager

Enclosure(s): Addendum Form
InMobiles A2P International SMS Agreement
MoT letter reference 925/1/M dated March 21, 2023

(32)

١٦ مشترع
A2P

Beirut, July 31, 2023

Ref: MoT/23-0764/MIC2/COM

His Excellency Eng. Johnny CORM

Minister of Telecommunications

Republic of Lebanon

Subject: **Addendum to the A2P International SMS Agreement – InMobiles S.A.L.**

Your Excellency,

Further to MoT letter reference 925/1/M dated March 21, 2023, MIC2 hereby informs MoT that the A2P International SMS prices related to InMobiles Bid Agreement have been increased to €0.105 to become as follows:

	Initial Prices			Current Prices			
	Yearly Volume Commitment	Initial Price	Revenue	SMS Price	Revenue	Impact on Revenues over 3 years period	Prepayment
First Contractual Year	31,000,000	€ 0.075	€ 2,325,000.00	€ 0.105	€ 3,255,000.00		€ 2,325,000.00
Second Contractual Year	32,500,000	€ 0.076	€ 2,470,000.00	€ 0.105	€ 3,412,500.00		€ 2,470,000.00
Third Contractual Year	34,000,000	€ 0.076	€ 2,584,000.00	€ 0.105	€ 3,570,000.00		€ 2,584,000.00
Total	97,500,000		€ 7,379,000.00		€ 10,237,500.00	€ 2,858,500.00	

This increase will lead to an additional revenue of € 2,858,500 over a three years period.

- InMobiles Commits to settle a Prepayment for the yearly committed volume of successfully delivered sms, as stated in the above table.
- The remaining balance will be settled as follows :

  At the end of each year contractual year:
  - If the volume of delivered SMS exceeds the volume of minimum commitment per year, MIC2 will issue an invoice to cover the amount difference resulting from the annual delivered SMS x current price VS prepayment+ monthly payment
  - If InMobiles did not reach the volume of minimum commitment, MIC2 will issue an invoice to cover the amount difference resulting from the minimum commitment sms volume x current price VS prepayment+ monthly payment

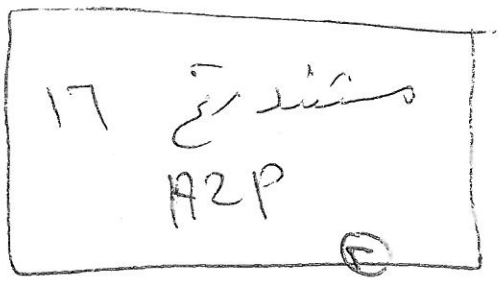

MIC2 hereby seeks MoT approval on the enclosed draft addendum and remains available for any further clarification that the MoT may require.

Sincerely Yours,

Salem Itani

Chairman – General Manager

Enclosure(s): Addendum Form
InMobiles A2P International SMS Agreement
MoT letter reference 925/1/M dated March 21, 2023

REQUEST FOR BID(RFB):

SERVICE PROVIDER FOR INTERNATIONAL A2P SMS TERMINATION

MOBILE INTERIM COMPANY NO.2 S.A.L.
BEIRUT CENTRAL, TOUCH BUILDING, BLOCS B AND C, FOUAD CHEHAB AVENUE, BEIRUT, LEBANON

THE INFORMATION HEREIN IS PROVIDED ON THE STRICT UNDERSTANDING THAT IT IS CONFIDENTIAL AND MUST BE TREATED BY YOU AS SUCH. IF YOU READ BEYOND THIS POINT YOU DO SO, ON THE BASIS THAT YOU ACCEPT THAT THE CONTENTS ARE CONFIDENTIAL AND THAT YOU WILL KEEP THEM STRICTLY CONFIDENTIAL. YOU WILL ONLY DISTRIBUTE THE CONTENTS OF THIS DOCUMENT ON A NEED TO KNOW BASIS AND YOU AND YOUR EMPLOYEES OR AGENTS WILL USE THEIR BEST ENDEAVORS TO MAINTAIN THE INFORMATION HEREIN AS CONFIDENTIAL. IF YOU DO NOT ACCEPT THIS RESTRICTION YOU MUST RETURN THIS DOCUMENT FORTHWITH UNREAD WITHOUT TAKING OR RETAINING ANY COPIES OF IT.

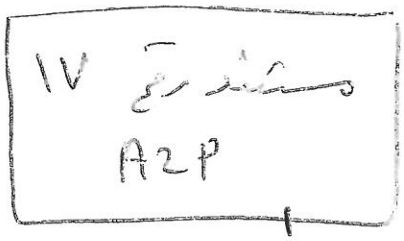

1. KILLING FACTORS

Below is a list of the general requirements that the vendor of the A2P platform shall ensure:

- The following factors have a critical business impact and will be considered mandatory in our assessment and will lead to an early disqualification of the bid if not addressed in detail by the bidder

- The Vendor shall provide minimum 3 references with similar deployments, serving operators with cumulative subscriber counts of more than 20 million.
- The Vendor shall have minimum 5 years of experience in A2P monetization platforms.
- The solution should be installed on-site. Remote access is not allowed on the platform. Only in rare cases and upon approval of MIC2, remote access can be provided via encrypted communication protocols where all activities performed shall be logged and monitored by MIC2.
- The Vendor shall not have any access to sensitive content like CDRs and message content information.

2. A2P SOLUTION REQUIREMENTS

The solution should block all messages coming from international grey routes. It should have enough intelligence and automation to filter spam and application originated traffic while allowing legitimate peer to peer traffic to pass through.

The filtering rules shall be dynamically and proactively updated.

The detection of spam and flood situations should happen in real time and the proper action should be automatically taken to stop the spam situation.

The following actions should be available when defining anti-spam rules:

- Allowing the message
- Marking the message or the sender as suspicious
- Real-time blocking
- Block / Send NACK
- Block / Send ACK
- Generating an alert

3 RFB KILLING FACTORS

The following factors have a critical business impact and will be considered mandatory in our assessment and will lead to an early disqualification of the bid if not addressed in detail by the bidder

- The Vendor shall provide minimum 3 references with similar deployments, serving operators with cumulative subscriber counts of more than 20 million.
- The Vendor shall have minimum 5 years of experience in A2P monetization platforms.
- The solution should be installed on-site. Remote access is not allowed on the platform. Only in rare cases and upon approval of MIC2, remote access can be provided via encrypted communication protocols where all activities performed shall be logged and monitored by MIC2.
- The Vendor shall not have any access to sensitive content like CDRs and message content information.
- The Vendor must be a credible company with at least 5 years of operations in the A2P sms monetization.
- The Vendor should have a proven track of operations across the world, and serving operators which subscriber's cumulative counts are higher than 20 Million.
- Any figures and/or price indicators emanating from the Technical Offer will lead into immediate disqualification of the related Bidder from the bid.
- The settlement of the annual invoice shall be done in EURO currency exclusively through two equal prepayments whereby the Vendor shall pay the amount due for the following 6 months in advance

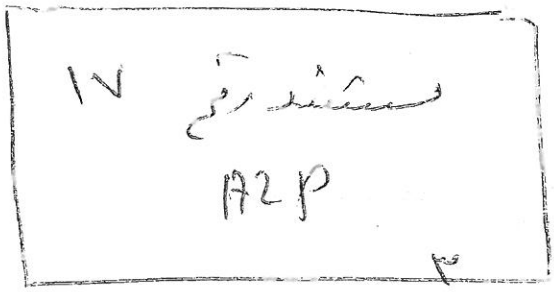

REPUBLIC OF LEBANON
MINISTRY OF
TELECOMMUNICATIONS

The Minister

A.N.H.

URGENT

Reference: 4344/1/M
Date: 13/ december/ 2021

Mr. Jad NASSIF
Chairman and CEO
MIC 1
Parallel Towers, Dekwaneh
Beirut, Lebanon

وارد بتاريخ ١٨
A2P

Subject: A2P International SMS - RFP.

Dear Mr. NASSIF,

Further to the proposal received from MIC2 concerning the Request For Proposal for an exclusive vendor for the International A2P SMS termination service stating that this exclusivity will secure a Fresh income with a yearly growth and an increase in cash flow and since we are in process to align all services, rates, features, etc.... between both operators, kindly arrange to communicate with MIC2 in order to come up with one solution within a period of 15 days.

Johnny CORM

Minister of Telecommunications

(9)

A.N.H.

REPUBLIC OF LEBANON
MINISTRY OF
TELECOMMUNICATIONS

The Minister

URGENT

Reference: 434/1/M
Date: 13 DEC 2021

Mrs. Hayat YOUSSEF
General Manager
MIC 2
Beirut

مشروع ١٩
A2P

Subject: A2P International SMS - RFP.

Dear Mrs. YOUSSEF,

Further to your letter ref.: MoT/21-07[illegible]/MIC2/COM dated November 04, 2021 related to your proposal concerning the Request For Proposal for an exclusive vendor for the International A2P SMS termination service stating that this exclusivity will secure a Fresh income with a yearly growth and an increase in cash flow and since we are in process to align all services, rates, features, etc.... between both operators, kindly arrange to communicate with MIC1 in order to come up with one solution within a period of 15 days.

Johnny CORM

Minister of Telecommunications

LEBANESE REPUBLIC
THE MINISTER
MINISTRY OF TELECOMMUNICATIONS

RECEIVED
14 DEC 2021
EXECUTIVE OFFICE
MIC2

CONFIDENTIAL

10/5/2022 10:26:38 AM
WITH ALL RIGHTS RESERVED

1/9/2023 7:24:19 PM

(8)

REPUBLIC OF LEBANON
MINISTRY OF
TELECOMMUNICATIONS

The Minister

Reference: 4344/1/M

Date: December 20, 2021

فسنديه ٢٥
A2P

Mrs. Hayat Youssef

Chairman and CEO /Mic2

Beirut Lebanon

CONFIDENTIAL

Subject: **A2P SMS RFP launch**

ارفوا الامر

Dear Mrs. Youssef

Reference to the letters ref: 4344/1/M dated respectively 1 December and 13 December 2021, we kindly ask you to disregard the letter dated 13 December and launch the RFP as described in the letter of 1 December, where the MoT requested to have ONE exclusive A2P Service provider per Operator (ONE for Touch and ONE for Alfa).

Regards,

Eng. Jhoody CORM

Minister of Telecommunications

LEBANESE REPUBLIC MINISTRY OF TELECOMMUNICATIONS THE MINISTER

ALL RIGHTS RESERVED

RECEIVED
21 DEC 2021
EXECUTIVE OFFICE
MEC2

(٣) نسخ